مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (21) – العدد الرابع – أكتوبر 2020

أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء جائحة كورونا (COVID-19)

(دراسة ميدانية)

The Effect of Applying the added Egyptian Accounting Standards on Improving the Quality of Accounting Information in Light of the Corona pandemic (COVID-19)

(Empirical Study)

د. دينا كمال عبد السلام على حسن

مدرس المحاسبة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر تطبيق قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 الخاص بإضافة معايير المحاسبة أرقام (47) الأدوات المالية، (48) الإيراد من العقود مع العملاء، (49) عقود التأجير، على جودة المعلومات بالتقارير المالية فى البيئة المصرية، في ضوء الأثار السابقة والحالية والمستقبلية لجائحة (COVID-19)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة إستقصاء تم توجيهها إلى أربع مجموعات من المهتمين بالقوائم المالية تشمل المراجعين الخارجين، المديرين الماليين، المحللين الماليين، وأخيراً الأكاديميين، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة في ظل جائحة (COVID-19) يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تم التعبير عنها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة ضمن معايير المحاسبة المصرية، وذلك نتيجة تخفيض أخطاء الإعتراف والقياس، كذلك إزالة عدم التناسق والتضارب والضعف فى المعايير السابقة.

الكلمات المفتاحية:

المعايير المحاسبية المضافة، جائحة كورونا، جودة المعلومات المحاسبية، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.

Abstract:

This study aims to explain the impact of the application of the Minister of Investment and International Cooperation Decision No. 69 of 2019 regarding the addition of accounting standards numbers (47) financial instruments, (48) revenue from contracts with customers, (49) leases, on the quality of information in financial reports in the Egyptian environment In regard of the past, current and future effects of the pandemic (COVID-19), to achieve the goals of the study, an empirical Study was conducted by designing a survey list that was directed to four groups of people interested in the financial statements that include external auditors, financial managers, financial analysts, and finally academics, and the study concluded that The application of the Egyptian Accounting Standards added in regard of the pandemic (COVID-19) contributes to improve the quality of the accounting information that was expressed with the qualitative characteristics of the accounting information contained within the Egyptian accounting standards, as a result of reducing recognition and measurement errors, as well as removing inconsistencies and weaknesses in the previous standards.

key words:

Added accounting standards, (COVID-19) pandemic, quality of accounting information, relevance, reliability, understandability, comparability.

1 – مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات سريعة ومتلاحقة فى مجال المعايير المحاسبية نتيجة التغيرات فى المناخ السياسى والإقتصادى وزيادة المنافسة العالمية فى الأسواق المعتمدة على رأس المال الكثيف وظهور ما يعرف بالإقتصاد المعرفى، الأمر الذى أدى إلى المزيد من الإهتمام بالمعلومات المحاسبية التى توفرها التقارير المالية أحد روافد المعرفة ذات الأثر على قرارات الإستثمار وبصفة خاصة القرارت المتعلقة بتسعير الأسهم في أسواق رأس المال.

وبناء على ما تقدم سعت العديد من المنظمات والهيئات المهنية في مجال المحاسبة على المستوى الدولى والإقليمى لتنظيم مهنة المحاسبة وتوحيد معاييرها، بإعتبار أن هذه المعايير تمثل ضوابط لإنتاج معلومات تتسم بالشفافة تعكس بوضوح الوضع الإقتصادى العادل للشركات بهدف تحقيق الشفافية في الإعلان عن المعلومات المحاسبية للأسواق المالية من ناحية، وحماية أصحاب المصالح من ناحية أخرى، وتمثلت أهم الجهود فى هذا الصدد في محاولة تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقارير المالية الدولية.

ومن هذا المنطلق أصدر وزير الإستثمار والتعاون الدولى القرار رقم (69) لسنة 2019 بإضافة وتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، وتمثلت هذه الإضافات فى إستحداث ثلاثة معايير محاسبية جديدة هى معيار المحاسبة المصرى رقم (47) والخاص بالأدوات المالية ويهدف هذا المعيار إلى رفع مستوى الأمان لموجهة المخاطر المختلفة، والمعيار المصرى رقم (48) والخاص بالإيراد من عقود العملاء ليحل محل معيارى المحاسبة المصريين رقم (11) الخاص بالإيراد ورقم (8) والمرتبط بعقود الإنشاءات، فضلا عن ذلك استحداث معيار المحاسبة المصرى رقم (49) والخاص بعقود التأجير ليحل محل معيار المحاسبة المصرى رقم (20) التأجير التمويلى و ذلك بهدف تطبيق منهجية موحدة على المستأجرين.

2 – مشكلة البحث:

شهدت الأونه الأخيرة تعديل لبعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ومن أبرز تلك التعديلات إضافة ثلاثة معايير محاسبية وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 الخاص بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 11 لسنة 2015 حيث نصت المادة الرابعة من هذا االقرار على أن يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية، معايير جديدة برقم (47) الأدوات المالية، بما يتوافق مع معيار التقرير الدولى رقم

(IFRS 9) معيار المحاسبة المصرى رقم (48) والخاص بالإيرادات من العقود مع العملاء بما يتوافق مع معيار التقرير الدولى رقم (IFRS15)، كذلك إضافة المعيار رقم (49) والخاص بعقود التأجير تنفيذاً لقانون التأجير التمويلى والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 بما يتوافق مع معيار التقرير الدولى رقم (IFRS16) ليحل محل المعيار المحاسبة المصرى رقم (20) التأجير التمويلى وذلك لمواكبة التطورات الإقتصادية والمالية الحالية ومقابلة المتطلبات والإحتياجات المتزايدة لمعلومات أكثر شفافية من قبل مستخدمى القوائم المالية.

ونظرا لحداثة هذه الإضافات لمعايير المحاسبية المصرية وجد الباحث أهمية لتناول الأثار المرتقبة لتطبيق هذه المعايير المضافة على جودة المعلومات المحاسبية خاصة في ضوء مايمر به العالم من جائحة كورونا والتي لها العديد من التداعيات الإقتصادية والمالية على أسواق المال، ممايجعل هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية إلى جانب الدراسات الأخرى ذات الصلة.

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيسى الأتى: ما هو أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 على جودة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (COVID-19)؟ ويتفرع عن التساؤل الرئيسى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى المستحدث رقم (47) الأدوات المالية على جودة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (COVID-19)؟
- ما هو أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى المستحدث رقم (48) الخاص بالإيراد من العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (COVID-19)؟
- ما هو أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى المستحدث رقم (49) الخاص بعقود التأجير على جودة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (COVID-19) ؟

3 – أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى الكشف عن دور تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المضافة وفقاً للمادة الرابعة من قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية فى ظل جائحة (COVID-19) ويتحقق الهدف الرئيسى من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- تحديد أهمية توافق معايير المحاسبة المصرية مع معايير التقارير المالية الدولية للمساهمة فى توحيد السياسات والمعالجات المحاسبية لتوفير مزيد من الإفصاح والشفافية فى ظل جائحة (COVID-19) .
- تحليل وتقييم آلية تحديث معايير المحاسبة المصرية المضافة على جودة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (COVID-19) .
- تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها، والطرق المختلفة لقياسها لتحقيق تنافسية السوق المصرى فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية والمقيدة بالبورصة المصرية وذلك لأغراض دعم متخذى القرارات الإقتصادية والمالية ، وسوف يسعى الباحث لتحقيق هذا الهدف من خلال إجراء دراسة ميدانية على البيئة المصرية.

4 – أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الأتى:

- الأهمية العلمية : يسعى الباحث من خلال الدراسة النظرية إلى تحليل أثر المعايير المحاسبية المضافة على تحسين المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية في ظل متطلبات التطبيق الحالية، نظرا للإهتمام المتزايد بجودة المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية من جانب كافة المستخدمين لتأثيرها المتوقع على منفعة متخذى القرار من المعلومات المحاسبية خاصه في ظل جائحة (COVID-19) التي تعد من المستجدات العالمية التي لم يشهدها العالم من قبل.
- الأهمية العملية: يسعى الباحث من خلال الدراسة الميدانية إلى التوصل إلى نتائج عن مدى المساهمة الفعلية لمعايير المحاسبة المصرية المضافة فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى ظل جائحة (COVID-19)، وتقديم ما يلزم من توصيات تستهدف تحسين جودة المحتوى المعلومتى للتقارير المالية.

5 – فروض البحث:

في ضوء مشكلة وتساؤلات و أهداف الدراسة يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالى:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصـائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصـة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وملاءمة المعلومات المحاسبية.

- **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصـائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصـة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وموثوقية المعلومات المحاسبية.**
- **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصـائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصـة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وقابلية المعلومات المحاسـبية للفهم.**
- **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصـائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصـة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وقابلية المعلومات المحاسـبية للمقارنة.**

6 – حدود البحث:

- **تقتصر الدراسة على قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقا للقرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 دون غيرها من المعايير.**
- **سوف تركز الدراسة الميدانية على تأثير جائحة (COVID-19) على تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقا للقرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 كأحد أهم الأحداث التي يمر بها العالم دون غيرها من أحداث.**

7 – منهج البحث:

اعتمد الباحث على الجمع بين المنهج الإستقرائى والمنهج الإستنباطى وذلك إتساقاً مع الدراستين النظرية والميدانية، فالدراسة النظرية تعتمد على مراجعة وتحليل الدراسات والبحوث في الفكر المحاسبى التى تناولت الموضوعات ذات الأثر وذات الصلة بمشكلة وتساؤلات الدراسة، كذلك معايير المحاسبة المصرية المضافة 47، 48، 49 وتنتهى الدراسة النظرية بصياغة الفروض المطلوب اختبارها، أما الدراسة الميدانية فتهتم بإختبار فروض الدراسة بإستخدام التحليلات الإحصائية المناسبة لردود فعل المستقصى منهم حول تساؤلات قائمة الإستقصاء المصممة لجمع البيانات من عينة الدراسة.

8 - خطة البحث :

يمكن تقسيم خطة البحث خلال الجزء المتبقى من هذه الدراسة على النحو التالى :

8-1 تحليل الدراسات السابقة.

8-2 أثر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقا للقرار الوزاري رقم 69 لسنة2019على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة(COVID-19) .

8-3 الدراسة الميدانية .

8-4 النتائج والتوصيات.

8-5 الدراسات المستقبلية.

8-6 قائمة المراجع.

8-1 تحليل الدراسات السابقة:

سوف يتناول الباحث في هذا الجزء الدراسات التي تناولت معايير المحاسبية المضافة وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 وهى المعايير المصرية ارقام (47)، (48)، (49) ونظراً لحداثة إصدارها وتوافقها مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ارقام (9)،(15) (16) سوف تكون الدراسات المرتبطة بهذه المعايير الدولية مجال إهتمام الباحث في الجزء التالى، وسوف يتم تقسيم تلك الدراسات إلى ثلاثة مجموعات على النحو التالى:

المجموعة الأولى : الدراسات التى تناولت العلاقة بين معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) وجودة التقارير المالية:

دراسة (Novotny-Farkas, 2015) وتناولت التفاعل بين نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss Model (ECL) وفقا للمعيار التقرير المالى الدولى IFRS9 (IASB, 2009) و القواعد الإشرافية و الآثار المحتملة على الإستقرار المالي في دول الإتحاد الأوروبي، مقارنة مع منهج الخسارة المتكبدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، وأوضحت النتائج أن نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) يستند إلى تكوين مخصصات لمقابلة الإنخفاض في القيمة بشكل مبكر وبقيمة أكبر عن المعيار الدولى (IAS 39) وهذا يتوافق بشكل أكثر واقعية مع الخسارة المتوقعة في المؤسسات المالية، و من المرجح أن تساهم متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) في انضباط السوق بشكل أكثر فعالية من خلال تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات مما يؤدى إلى تعزيز الإستقرار المالي، ومع ذلك أشارت الدراسة بشكل عام إلى أن الفوائد المحتملة من تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) تعتمد بشكل حاسم على تطبيقه من خلال بيئة رقابية تضمن سلامة التطبيق (Buschhüter and Striegel, 2011a).

دراسة (Shafii and Abdul Rahman, 2016) إستهدفت تحليل بعض القضايا المرتبطة بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) فيما يتعلق بالتصنيف و القياس للأصول المالية الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك ناقشت الدراسة مخاوف الشريعة حول إستخدام القيمة العادلة لقياس الأصول المالية، واعتمدت هذه الدراسة على دراسة الوثائق والتحليل النصي لآراء العلماء الشرعية ومعايير المحاسبة ذات الصلة، وانتهت الدراسة إلى أن تصنيف وقياس الأصول المالية الإسلامية القائمة على حقوق الملكية لا يتناسب مع فئة التصنيف "الإفتراضية" للتكلفة المطفأة ، حيث أن التدفقات النقدية المستقبلية المستحقة لا تتمثل فقط في دفع رأس المال والفائدة (دفع معدل ثابت)، وفيما يتعلق بقياس القيمة العادلة ، تنشأ مخاوف الشريعة أثناء تطبيق القيمة العادلة عند المستوى 2 (المرجع قيم الأصول من المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة) والمستوى 3 (استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة للوصول إلى تقييم الأصول) بسبب وجود حالة من عدم اليقين مقارنة بالمستوى 1 (القيمة العادلة تشير إلى الأسعار المتداولة للأصول المماثلة).

دراسة (مسعود، 2016) إستهدفت إلقاء الضوء على أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) على جودة مخرجات النظام المحاسبى، وذلك بالتطبيق على شركات التأمين فى الأردن، وإستندت الدراسة إلى ستة متغيرات رئيسية كمؤشر لجودة مخرجات النظام المحاسبى، وهى الملاءمة، الموثوقية، التوقيت المناسب، القابلية للمقارنة، التماثل، وأخيراً قابلية المعلومات المحاسبية للقياس، وإنتهت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار التقرير المالى (IFRS9) على ملاءمة المعلومات المحاسبية فى القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، وكما أنه يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار التقرير المالى (IFRS9) على موثوقية المعلومات المحاسبية، والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية فى القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن.

دراسة (Landini, Uberti and Casellina, 2019) إستهدفت تقديم نموذج أكثر إعتمادية لتقييم مخاطر الإئتمان بشكل مسبق وموحد واعتمد النموذج على مدخل المحاكاة الجزئى بشكل يحقق الدمج بين متطلبات تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) والتطورات الديناميكية المرتبطة بمحافظ الإستثمار لدى البنوك، وإنتهت الدراسة إلى أن النموذج المقترح يعد من النماذج المفتوحة والديناميكية والتي تساهم في توفير معلومات موثوق بها تفى بتطلعات المستخدمين لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بشكل أكثر موضوعية مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

دراسة (Laura Noonan, 2020) ناقشت الإعتراضات الشديدة من جانب العديد من البنوك على البدء في تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) في ظل فترة الإنكماش الاقتصادى التي يعيشها العالم الأن نتيجة جائحة (COVID-19) وتداعيتها الإقتصادية، وإنتهت الدراسة إلى أن الممارسات المحاسبية وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) بإمكانها أن تشل أجزاء من القطاع المصرفي نتيجة لفرض الإعتراف المبكر بخسائر القروض، فمع إستمرار تهديد فيروس كورونا سيعمل المعيار على ترسيخ حالة الركود فعلى سبيل المثال تتمثل مشكلة هذه الممارسات في زيادة المخصصات بطريقة متسارعة حيث يوجب المعيار عمل مخصصات مسبقة للقروض التي يحتمل عدم تحصيلها لاسيما في ظروف عدم التأكد المرتفعة وهو أمر قد يجبر البنوك على عمل مخصصات طوال مدة القرض خاصة في ظل عدم وجود توقعات مؤكدة بدرجة معقولة عن فترة إنتهاء جائحة (COVID-19).

وعلى نقيض الدراسة السابقة إنتهت احدى الدراسات (ESMA document, 2020) إلى أن الطبيعة التي يستند اليها معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) لها من المرونة الكافية لتعكس بدقة تداعيات تفشى الفيروس والإجراءات المرتبطة بها.

المجموعة الثانية : الدراسات التى تناولت العلاقة بين معيار التقرير المالى الدولى (IFRS15) الإيرادات من العقود مع العملاء وجودة التقارير المالية:

دراسة (Khamis, 2016) وتناولت الدراسة تطور إصدار معيار التقرير المالى الدولى (IFRS15) منذ مايو 2014 على إعتبار أنه معيار طال إنتظاره لتحقيق التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية فيما يتعلق بالإعتراف بالإيراد حيث يعتبر المعيار المستحدث خروجاً عن المبادئ المتعلقة بتوقيت الإعتراف بالإيراد وكيفية قياسة المعمول بها فقا للمعايير الأمريكية، وناقشت هذه الدراسة بصورة أساسية تصورات معدى القوائم المالية ومراقبى الحسابات في البيئة المصرية حول تطبيق هذا المعيار من حيث سهولة التطبيق ووضوح عملية القياس خلال قطاعات الأعمال المختلفة، وإنتهت الدراسة إلى إتفاق كلا من معدى القوائم المالية ومراقبى الحسابات على أن البيئة الحالية مازالت غير مستعدة لتطبيق معيار التقرير المالى الدولى وفقا لمطلباته الجديدة التي زادت من مستوى التقدير والحكم المهنى عند الإعتراف بالإيراد نظراً لعدم وجود معرفة كافية لديهم بهذا المعيار الجديد، وأوضحت الدراسة تباين النتائج بإختلاف قطاعات الاعمال في البيئة المصرية.

دراسة (Oyedokun, 2017) هدفت هذه الدراسة إلى إعادة النظر فى أحكام معيار المحاسبة الدولى (IAS 18) والمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS 15) (Murcia, 2016) فيما يتعلق بتحقق الإيرادات، ولتحقيق الهدف ركزت الدراسة على كيفية الإعتراف بالإيرادات وغيرها من أشكال الدخل فى القوائم المالية، إستناداً إلى المعيار (IAS18) وذلك للمساعدة فى المرحلة الإنتقالية لتطبيق المعيار (IFRS15)، وإعتمدت هذه الدراسة على منهجية تحليل المحتوى، وإنتهت الدراسة إلى أهمية تطبيق المعيار (IFRS15) وأنه يجب على معدى القوائم المالية أن يباشروا التطبيق المبكر للمعيار (IFRS15) بشكل جاد، ويتطلب ذلك التدريب والفهم الجيد للمعيار إستعداداً لتطبيقه إعتباراً من 1 يناير 2018.

دراسة(عوض، 2016) إستهدفت إستكشاف أثر تطوير معايير المحاسبة عن الإيراد الأمريكية، الدولية والمصرية على تحسين المحتوى الإعلامى للتقارير المالية في البيئة المصرية من خلال تناول مفهوم الإيراد ومتطلبات ومبررات تطوير الإعتراف بالإيراد في المعايير الأمريكية والدولية والمصرية، وتحليل العلاقة بين متطلبات الإعتراف بالإيراد وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS15) وتحليل المحتوى الإعلامى للتقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المبررات لتطوير المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية للإعتراف بالإيرادات، وأن تطبيق المعيار(IFRS15) يؤثر إيجابيا على المحتوى الإعلامى للتقارير المالية في البيئة المصرية في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

دراسة (عيد، 2018) وتناولت أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS15) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن متطلبات الإفصاح طبقاً لمعيار التقرير الدولى (IFRS15) تتطلب معلومات مفصلة عن الإيرادات بشكل أشمل من المعايير المحاسبية الحالية للإعتراف بالإيراد، وقد جاءت متطلبات الإفصاح فى معيار التقرير المالى الدولى (IFRS15) متناسقة مع الهدف الأساسى لهذا المعيار وهو تقديم معلومات كمية ووصفية مفيدة لمستخدمى البيانات المحاسبية حول طبيعة وكمية وتوقيت الإيرادات والتدفقات النقدية الناتجة عن العقد المبرم مع العميل، وبالتالي استنتجت الدراسة أن متطلبات الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS15) ذات مستوى إفصاح مناسب لمستخدمى المعلومات المالية.

دراسة (Altaji and Alokdeh, 2019) تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير معيار التقرير المالى الدولى (IFRS15) على جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة

والتمثيل الصادق، لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبيان وتوزيعه بشكل عشوائي على عينة الدراسة التي تضم (100) من المراجعين الخارجيين لشركات التدقيق الأربع الكبرى في الأردن بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم إختبار فرضيات الدراسة من خلال إختبار الإنحدار البسيط واختبار T لعينة واحدة، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوى لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS15) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من منظور المراجعين الخارجيين في شركات المراجعة الأربعة الكبرى في الأردن. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن هناك تأثر معنوى لتطبيق معيار التقرير المالى الدولي (IFRS15) على تحسين خاصية الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية. علاوة على ذلك، تظهر نتائج الدراسة أن الشركات الأردنية تواجه صعوبات جوهرية في تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS15)، وهذه النتائج تتوافق مع ماتوصلت اليه دراسة (هاشم، 2018) رغم إختلاف بيئة التطبيق للدراسة مما يعنى أن الإعتبار الحاكمة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية المستحدثة في البيئة العربية تتشابه إلى حد بعيد خاصة عند مقارنة نتائج الدراستين السابقين في كل من مصر والأردن.

المجموعة الثالثة: الدراسات التى تناولت العلاقة بين معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 16) الايجارات وجودة التقارير المالية:

دراسة (Öztürk, 2016) إستهدف قياس أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16) المتعلق بالإيجارات في قطاع الطيران بالتطبيق على الخطوط الجوية التركية كدراسة حالة، وقد قام الباحث بمقارنة القوائم المالية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16)، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق هذا المعيار المستحدث له أثر معنوى على القوائم المالية للشركة محل الدراسة، حيث تضخمت قيمة الأصول بنسبة 29.3% وكذلك الإلتزامات بنسبة 52.2%، مما إنعكس على المؤشرات المالية الرئيسية، حيث زادت نسبة الإلتزامات/ الأصول بنسبة 16.9% وكذلك إرتفعت نسبة المديونية / حقوق الملكية بنسبة 75.3% ، وصاحب ذلك وإنخفاض كبير في العائد على الأصول.

قامت دراسة (Xu, Davidson and Cheong, 2017) بإختبار كيفية تأثير رسملة عقود الإيجار التشغيلى في ظل تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16) على القوائم المالية والقيمة الملاءمة للمعلومات المالية من خلال إختبار مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية

في النسب المالية للمركز المالى والقيمة الملاءمة للمعلومات المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن رسملة الإيجار التشغيلى يؤثر على القيمة الملاءمة للمعلومات المالية بالقوائم المالية بصورة ذات دلالة على الأصول والإلتزامات والديون المحملة بالفوائد، والنسب المالية الرئيسية.

وإستهدفت دراسة (عوض،2017) تقييم أثر تطوير المعالجة المحاسبية للعقود الإيجارية في إطار معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16) على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية وتوصلت الدراسة الإستكشافية إلى وجود العديد من المبررات لتطوير معايير المحاسبة المصرية للمعالجة المحاسبية للإيجار التشغيلى وأن تطبيق المعيار (IFRS16) يؤثر إيجابيا على المحتوى الاعلامى للتقارير المالية لشركات التأجير التمويلى المسجلة في البورصة المصرية.

فى سياق متصل تناولت دراسة (عبد العال،2019) جوانب القصور في المعيار المحاسبى المصرى رقم (20) كدافع للتوجه نحو تبنى المعالجات الواردة في معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16) وتمثلت أهم جوانب القصور في المعيار المحاسبى المصرى رقم (20) أنه أدى إلى إستخدام عقود الإيجار للحصول على التمويل خارج الميزانية، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16) في البيئة المصرية.

ويتضح للباحث من إستعراض الدراسات السابقة أن الفجوة البحثية تتمثل في الاتى :

- يعد صدور معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) الأدوات المالية نتيجة منطقية للعديد من الإنتقادات التي وجهت للمعيار الدولى (IAS39) والتي كانت تتمثل في صعوبة الفهم والتطبيق والتفسير، وقد تطرقت الدراسات السابقة في العديد من الدول الأجنبية والعربية التي تبنت تطبيق معيار(IFRS 9) إلى البحث في مدى مساهمتة في زيادة الموثوقية والتعبير الصادق والملائمة عن المعلومات المحاسبية، خاصة عند الإعتماد على نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة، إلا أنه من الملاحظ وجودة ندرة في الكتابات في البيئة المصرية تتناول أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (47) الأدوات المالية المضاف حديثا وفقا للقرار الوزاري 69 لسنة 2019 والمقابل لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS9).
- تناولت الدراسات السابقة أيضاً معيار التقرير المالى الدولى (IFRS15) الإيرادات من العقود مع العملاء من حيث أثر المعيار على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المساهمة بالإضافة إلى أثره على الإيرادات وحقوق الملكية، إلا أنه في البيئة المصرية توجد ندرة في الدراسات التي تتناول أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (48) المقابل لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS15) الإيرادات من العقود مع العملاء فى البيئة المصرية.

- تناولت الدراسات السابقة أيضاً معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16) الإيجارات من حيث أثر صدور هذا المعيار على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى بيئات مختلفة عن البيئة المصرية، إلا أنه في البيئة المصرية توجد ندرة في الدراسات التي تتناول أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (49)عقود التأجير، وأهم الفروق بين المعيار المضاف وبين المعيار المصرى السابق رقم (20) و القواعد المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى بالقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلى الذى تم إلغاؤه وإحلاله بالقانون 176 لسنة 2018.
- فضلاً عما سبق لاحظ الباحث عدم وجود دراسات في البيئة المصرية تناقش كيفية تطبيق متطلبات المعايير المصرية المضافة ارقام (47) (48) (49) فى ظل الظروف الحالية والمتمثلة في تفشى فيروس كورونا والذى يمثل تحدى مستجد على إدارات الشركات قد يؤدى إلى مزيد من الإجتهاد لإبتكار حلول عملية في ظل هذه الحائحة غير المسبوقة فى البيئة المصرية.

8-2 أثر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقا للقرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID- 19).

يعد الهدف الرئيسى للتقارير المالية هو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأحداث المالية والإقتصادية بدرجة عالية من الجودة للإستعانة بها من قبل المستخدمين لإتخاذ القرارات حيث أن تقديم معلومات بدرجة عالية من الجودة أمر فى غاية الأهمية لمستخدمى المعلومات المحاسبية سواء كانوا حملة الأسهم (مستثمرين حاليين أو مرتقبين) وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك لأن هذا يحسن من قرارات الإستثمار والإئتمان وكذلك قرارات تخصيص الموارد، مما يزيد من كفاءة السوق بشكل عام.

فالمحاسبة كأداة إتصال للأعمال من المرجح أن تطبق بشكل مختلف في جميع أنحاء العالم، وقد يكون هذا بسبب الإختلافات في البيئة، مثل التاريخ والسياسة والإقتصاد والجوانب الأخرى، وينشأ الطلب على تحسين جودة المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة من الإحتياجات المختلفة لمجموعة واسعة من المستخدمين حول العالم، وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على التوحيد المحاسبي (Barbu *et al.*, 2014; Macve, 2015; Haapamäki, 2018) ولتحقيق هذا الهدف قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير تحقق الموائمة بين الأسواق المالية في الدول المختلفة وإستعانت بتلك المعايير أكثر من مائة دولة حول العالم وإعتمدت عليها كمعايير وطنية (Procházka, 2017).، وفى مصر تم إدخال تعديلات على معايير المحاسبة

المصرية مؤخراً لمحاكاة المعايير الدولية للتقارير المالية، كى تصبح بمثابة حزمة من المعايير المحاسبية المتوافقة مع المعايير الدولية، تساهم في إنتاج معلومات ذات جودة عالية قابلة للفهم والمقارنة ويمكن الإعتماد عليها.

ويرى الباحث أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بمثابة محاولة لتضيق فجوة الإختلاف بين الدول وبعضها البعض بهدف تعزيز التعاون بين أسواق رأس المال، ويرى البعض (Kao and Wei, 2014) أن التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية قد يحقق العديد من المزايا لأصحاب المصالح المشتركة من خلال توفير قدر أكبر من المصداقية والشفافية للمستثمرين، من خلال التوجه نحو أوضاع السوق المتغيرة من خلال محاسبة القيمة العادلة، وزيادة القدرة على إكتشاف بعض الأساليب مثل إدارة الأرباح من خلال الإلتزام بحدود معينة فى الإفصاح سواء من ناحية الكم أو الكيف الأمر الذى ينعكس على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية وعلى جودة التقارير المالية.

وفى هذا الصدد صدر قرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة والتى حلت محل معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار الوزارى 243 لسنة 2006، وتعتبر معايير المحاسبة المصرية المعدلة ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومؤخراً أصدر وزير الإستثمار القرار رقم 69 لسنة 2019 الذى يقضى بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار رقم 110 لسنة 2015.

حيث جاءت هذه التعديلات لتتواكب مع المعايير الدولية، وأكد وزير الإستثمار أن تلك التعديلات تهدف إلى وضع المبادىء التى يجب على الشركات الإلتزام بتهيئتها لتقديم المعلومات الملائمة لمستخدمى القوائم المالية، وسلامة عرض القوائم المالية ودقتها من خلال توحيد السياسات والمعالجات المحاسبية للشركات لتوفير مزيد من الإفصاح والشفافية لمستخدمى القوائم المالية، مما يمكنهم من إتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية المرتبطة بها على أساس مالى سليم، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للسوق المصرى لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أبرز التعديلات على معايير المحاسبة المصرية المعدلة والتى سوف تكون محل إهتمام الباحث معايير المحاسبة المضافة كما وردت فى الإصدار الأخير لمعايير المحاسبة المصرية 2019 وفقا للمادة الرابعة من القرار 69 لسنة 2019 والتي تتمثل في الاتى:

- معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (47) والخاص بالأدوات المالية والمقابل لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) والذى يهدف إلى رفع مستويات الأمان ولمواجهة المخاطر المختلفة.
- معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (48) والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء، والمقابل لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 15) ليحل محل معيارى المحاسبة المصريين رقم (11) والمرتبطة بالإيراد ورقم (8) عقود الإنشاء.
- معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (49) والخاص بعقود التأجير تنفيذاً لقانون التأجير التمويلى والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 ليحل محل معيار المحاسبة المصرى رقم (20) التأجير التمويلى، ويهدف إلى تبنى منهجية نموذجية موحدة على المستأجرين.

وسوف يعرض الباحث تلك المعايير المصرية المضافة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية إعتماداً على الإطار المفاهيمى لخصائص المعلومات المحاسبية وفقاً لأخر إصدار لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة والمضافة لسنة 2019 والتي سوف يتم تطبيقه إعتباراً من 1 يناير 2020.

أولاً: أثر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (47) الأدوات المالية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة(COVID-19) :

إستهدف معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (47) المقابل لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) "الأدوات المالية" تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية من خلال تقديم إرشادات مهنية ترتبط بتصنيف وقياس الأصول والإلتزامات المالية لتلافى الإنتقادات التي وجهت إلى معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) فقد إعتمد المعيار المحاسبى المصرى (47) المضاف على عدة مبادئ من شأنها تسهيل مهمة إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالأصول والإلتزامات المالية لعرض معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمى القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بتقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، والتي تتسم بعدم تأكدها.

ويعتقد الباحث أن هذا المعيار يمكن أن يساهم في تحسين محتوى القوائم المالية وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية و يتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

- **المكاسب والخسائر**:

إلغاء الإعتراف بالأصل المالى: هناك بعض المنشآت لا تقوم بإلغاء الإعتراف بالأصول المالية على الرغم من إنقضاء الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية عن تلك الأصول أو تحويلها

مما يؤثر على جودة التقارير المالية، حيث أشارت الفقرة (3.2.3) من المعيار المصرى المضاف رقم (47) إلى أنه يجب على المنشأة أن تلغى الإعتراف بأصل مالى عندما (وعندما فقط) تنقضى الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل المالى أو تقوم المنشأة بتحويل الأصل المالى كما هو موضح في الفقرتين (4.2.3) و (3.2. 5) ويكون التحويل مؤهل للإستبعاد من الدفاتر وفقاً للفقرة (3.2. 6) إلا أنه يجب على المنشأة تقييم المدى الذى تحتفظ به بمخاطر وعوائد ملكية الأصل المالى عند التحويل، وأن يثبت بشكل منفصل أى حقوق أو إلتزامات نشأت أو إحتفظت بها عند التحويل على أنها أصول أو إلتزامات.

بالإضافة إلى أنه عند إلغاء إثبات أصل مالى فى مجمله فإن الفرق بين المبلغ الدفترى فى تاريخ إلغاء الإثبات وبين العرض المستلم يجب إثباته ضمن الربح أو الخسارة.

ويرى الباحث أن هذا المعيار يمكن أن يحسن من جودة المعلومات المحاسبية وبالتالى جودة الأرباح من خلال تعديل التدفقات النقدية التعاقدية.

إلغاء الإعتراف بالإلتزامات المالية: وهناك أيضاً بعض المنشآت التى لا تقوم بإلغاء الإعتراف بالإلتزامات المالية على الرغم من إطفاؤها، حيث أن عدم إلغاء الإعتراف يمكن أن يؤثر على جودة المعلومات وبالتالى التقارير المالية، حيث أن عدم إلغاء الإعتراف يمكن أن يؤثر على جودة الربح وبالتالى التقارير المالية".

– تقويم المخاطر الإئتمانية: يرى الباحث أن تقويم المخاطر الإئتمانية كما ورد فى المعيار المشار إليه يمكن أن يحسن من جودة المعلومات، وبالتالى تأثيره على جودة التقارير المالية، حيث أشار المعيار أنه فى كل تاريخ تقرير، يجب على المنشأة أن تقوم بتقويم المخاطر الإئتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل جوهرى منذ الإثبات الأولى، وعند القيام بالتقويم، يجب على المنشأة أن تستخدم التغير فى مخاطر التعثر فى السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغير فى مبلغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة، ولإجراء ذلك التقويم يجب على المنشأة أن تقارن مخاطر التعثر فى السداد الواقعة على الأداة المالية كما هى فى تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر فى السداد الواقعة على الأداة المالية كما هى فى تاريخ الإثبات الأولى، وأن تأخذ فى الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لها.

– محاسبة التغطية وأثرها على الارباح: تعد المحاسبة من علاقات التغطية من العوامل الهامة التى تؤثر على جودة المعلومات عند قياس الربح من خلال إظهار القوائم المالية لأثر المخاطر المرتبطة بإستخدام الأدوات المالية، وقد أشار المعيار المضاف رقم

(47) فى الفقرة (6. 5. 2) إلى أن هناك ثلاث أنواع من علاقات التغطية وهم على النحو التالى:

– تغطية القيمة العادلة: وهو التغطية من خطر التعرض للتغيرات فى القيمة العادلة لأصل أو إلتزام معترف به أو لإرتباط مؤكد غير معترف به، أو لمكون من أى من قبل تلك البنود التى يمكن أن تعزو إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

– تغطية التدفق النقدى: وهو التغطية من خطر التعرض للتقلب فى التدفقات النقدية الذى يمكن عزوه إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أصل أو إلتزام معترف به أو بمكون له (مثل جميع أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين متغير المعدل) أو معاملة متوقعة مرجحة الحدوث إلى حد كبير ويمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة.

– تغطية صافى إستثمار أجنبى: كما هى معرفة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (13) المعدل لسنة 2015 "أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية"، أشار المعيار فى الفقرة (30) إلى أنه يجب أن يتم الاعتراف بالجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التغطية الذى يتم تحديده على أنه تغطية فعاله ضمن الدخل الشامل الأخر، ويجب أن يتم الإعتراف بالجزء غير الفعال ضمن الأرباح أو الخسائر.

ويرى الباحث تعقيباً على ذلك أن المحاسبة عن خطة التعرض للتغير فى القيمة العادلة ربما يحد من زيادة تقلبات العوائد السوقية للسهم مما يحسن من جودة المحتوى الإخبارى للتقرير المالى، وبالتالى يحسن جودة الأرباح، حيث توجد علاقة طردية بين القيمة العادلة والعوائد السوقية للسهم، وعلى الجانب الآخر يرى الباحث أن تغطية خطر التقلبات فى التدفقات النقدية يحسن من جودة الأرباح من خلال تحسين الوضع المالى للشركة وكفاءتها فى إدارة النقدية.

وفيما يتعلق بأثر جائحة (COVID-19) على تطبيق معيار المحاسبة المصرى المضاف (47) 2019 "الأدوات المالية": وجد الباحث أن معيار المحاسبة المصرى المضاف (47) يساهم بشكل كبير فى قياس الخسائر الإئتمانية السابقة والحالية والمستقبلية، الأمر الذى يؤدى به إلى تأثيرات هامة فى ظل إنتشار فيروس كورونا، من خلال الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة، والتى عرفها المعيار بأنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية التى تكون واجبة السداد للمنشأة بموجب العقد وبين التدفقات النقدية التى يتوقع للمنشأة الحصول عليها والتى أشار المعيار اليها فى الفقرة (5. 5. 1) الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى 12

شهر وعلى مدى العمر: بأنه "يجب على المنشأة أن تثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الإئتمانية المتوقعة من الأصل المالى"، حيث فرق المعيار بين الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر والخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر، حيث عرف المعيار الخسائر الإئتمانية المتوقعة على 12 شهر "بتلك الجزء من الخسارة الإئتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث الإخفاق فى السداد لأداة مالية والمرجحة الحدوث خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير"، بينما عرف المعيار أيضاً الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر "بأنها الخسائر الإئتمانية المتوقعة التى تنتج عن جميع حالات الإخفاق الممكنة فى السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية".

وبناء على ما سبق يرى الباحث أنه فى ظل أزمة كورونا وفى ضوء المعيار (47) "الأدوات المالية" أنه قد زادت المخاطر الإئتمانية بشكل ملحوظ وعليه يجب قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة بدلاً من قياسها على مدار 12 شهر فقط، وقد تشمل الخسائر الإئتمانية للأدوات المالية التى يمكن أن تتأثر بأحداث (COVID-19) تلك البنود المتعلقة بالقروض أو المدينون التجاريون أو الأرصدة المدينة الأخرى ذات الطبيعة المالية، بالإضافة إلى الضمانات المالية التى تقدمها المنشآت لبعضها البعض، إرتباطات القروض، كذلك يمكن أن تشمل الخسائر الإئتمانية أصول العقود التابعة لمعيار المحاسبة المصرى 48 لسنة 2019 والخاص بالعقود مع العملاء، مدينى عقود الإيجار، ويعبر الشكل رقم (1) عن تأثير فيروس كورونا على تقييم المخاطر الإئتمانية.

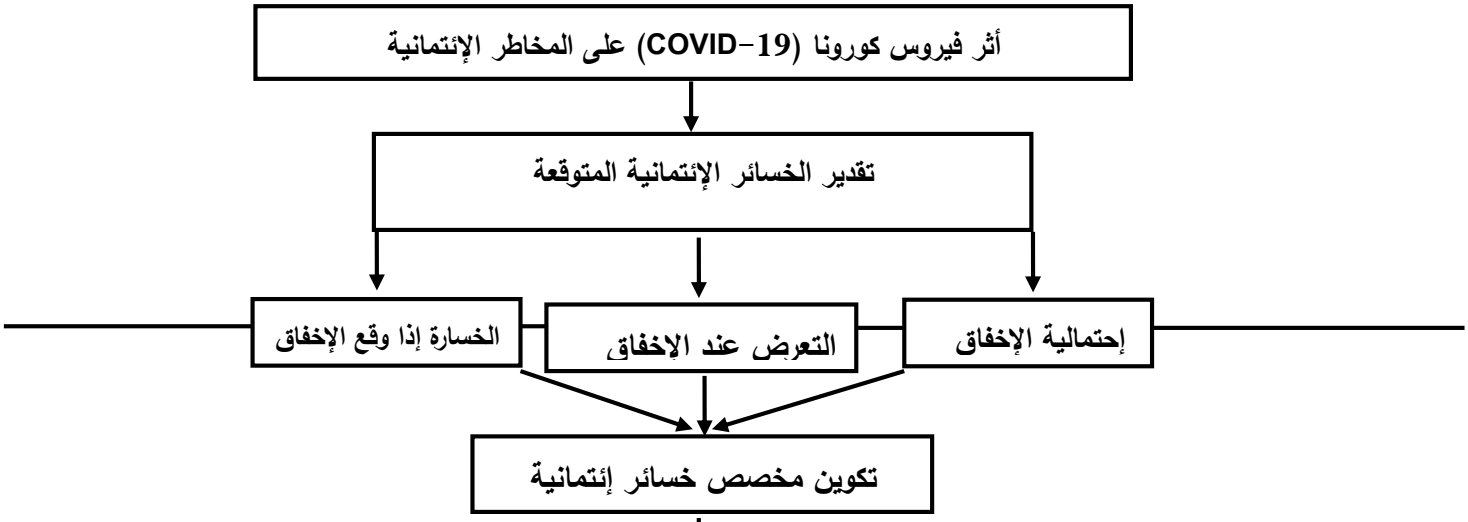

شكل رقم (1)

من إعداد الباحث بالإستعانة بمعيار المحاسبة المصرى (47) لسنة 2019

وبناء على ماسبق وفى ضوء الشكل رقم (1) يمكن للباحث عرض أثر تداعيات فيرس كورونا على تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

- إحتمالية الإخفاق: وهو الخطر الإئتمانى إذا كانت أعمال المدين قد تأثرت بفيروس كورونا، والتى تزداد بزيادة تأثر المدين بصورة سلبية من جراء تداعيات جائحة (COVID-19).

- التعرض عند الإخفاق: أى المبلغ المعرض للخطر إذا تخلف المدين عن السداد أو مدى تأجيله للسداد المبكر اذا كان المدين يقوم بسداد إلتزامات مبكراً في الأوقات العادية.

- الخسارة إذا وقع الإخفاق فى السداد، إذا نتج عن آثار فيروس كورونا خسارة بالفعل، والتى يمكن أن تتأثر من خلال إنخفاض القيمة العادلة للأصول خاصة فى حالة الرهونات الخاصة بالأصول، وإذا توقعت المنشأة أن المدين يمكنه سداد الأقساط فى وقت متأخر عن السداد العادى فيمكن أن تكون هناك خسارة إئتمانية فى حالة عدم تعويض الدائن عن قيمة الوقت الضائع مالياً.

- تكوين مخصص خسائر إئتمانية: أشار المعيار فى الفقرة (7 . 2 . 20) فى تاريخ التطبيق الأولى إذا تطلب تحديد ما إذا كان هناك زيادة كبيرة فى المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف الأولى تكلفة أو جهد لا مبرر لها، فإنه يجب على المنشأة أن تثبت مخصص خسارة بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر فى كل تاريخ تقرير إلى أن يتم إلغاء الإعتراف بتلك الأداة المالية (ما لم يكن تلك الأداة المالية مخفضة المخاطر الإئتمانية فى تاريخ التقرير، وفى هذه الحالة تنطبق الفقرة (7. 2. 19) (أ).

– قياس خسائر الإضمحلال: وفى ظل الظروف الراهنة التى تمر بها المنشآت نتيجة تعرضها لجائحة (COVID-19) يرى الباحث أنه لابد من قياس خسارة الإضمحلال للأداة المالية والتى تقاس بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الإئتمانية للأداة المالية قد زادت بشكل جوهرى منذ الإعتراف الأولى، كما أشارت الفقرة (5.5. 1)، حيث يعد الهدف من متطلبات الإضمحلال هو الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى العمر على الأدوات المالية التى يوجد بها زيادات كبيرة فى المخاطر الإئتمانية.

– تقييم المخاطر الإئتمانية: يتم التقييم من خلال التغير فى مخاطر الإخفاق فى السداد وليس مبلغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة نظراً للتأثر بجائحة (COVID-19).

ثانياً: أثر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (48) الإيراد من العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة(COVID-19) :

تم إضافة المعيار المحاسبى المصرى رقم (48) والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء والمقابل لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 15) ليحل محل معيار المحاسبة المصرى رقم (11) الخاص بالإيراد ومعيار المحاسبة المصرى رقم (8) الخاص بعقود الإنشاء.

ويستهدف هذا المعيار المضاف تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال إلزام المنشآت بوضع المبادىء التى يجب تطبيقها لتقديم معلومات عن طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المحيطة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل، وقد تطرق المعيار إلى العديد من القضايا بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتالى يمكن تناولها على النحو التالى:

– قياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بإلتزامات الأداة: أشارت الفقرة (22) من المعيار أنه يجب على المنشأة عند نشأة العقد تقييم السلع أو الخدمات المتعهد بها فى العقد مع العميل ويجب عليها تحديد كل تعهد بتحويل أى مما يلى إلى العميل على أنه إلتزام أداء:

أ – سلعة أو خدمة (أو حزمة سلع أو خدمات) مميزة بذاتها أو.

ب– سلسلة من سلع أو خدمات مميزة بذاتها ومتماثلة بشكل كبير يتم تحويلها بذات النمط إلى العميل.

كما أشارت الفقرة (40) من المعيار بأنه يجب على المنشأة أن تطبق طريقة واحدة لقياس مدى التقدم لكل إلتزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمنى ويجب على المنشأة أن تطبق تلك الطريقة بثبات على إلتزامات الأداء المشابهة وفى الظروف المشابهة، وفى نهاية كل فترة يتم

إعداد تقرير عنها يجب على المنشأة إعادة قياس مدى تقدمها نحو الوفاء الكامل بإلتزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمنى.

- **القياسات المعقولة للتقدم:** أشارت الفقرة (44) من المعيار أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بإيرادات مقابل إلتزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمنى فقط إذا كان بإمكان المنشأة قياس مدى تقدمها نحو الوفاء الكامل بإلتزام الأداء بشكل معقول، ولن تكون المنشأة قادرة – بشكل معقول – على قياس مدى تقدمها نحو الوفاء الكامل بإلتزام الأداء، إذا كانت تنقصها معلومات جوهرية لتطبيق طريقة مناسبة لقياس مدى التقدم.
- **عدم القدرة على قياس نتيجة الإلتزام:** أضاف المعيار فى الفقرة (45) أنه "فى بعض الظروف (على سبيل المثال فى المراحل الأولى من العقد) قد تكون المنشأة غير قادرة بشكل معقول – على قياس مدى وفائها بإلتزام الأداء، ولكن تتوقع المنشاة إسترداد التكاليف التى تتكبدها فى الوفاء بإلتزام الأداء، فى تلك الظروف يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد فى حدود التكاليف التى تتكبدها فقط، إلى أن يأتى وقت تستطيع فيه – بشكل معقول – قياس مدى وفائها بإلتزام الأداء.

ويرى الباحث تعقيباً على ما سبق أن المعيار إستهدف الحد من تلاعب الشركات بإثبات إيرادات الفترة بأكملها لزيادة الأرباح على حساب الفترات الأخرى دون النظر إلى التكاليف فى هذا الوقت، حيث أوجب المعيار الإلتزام باثبات الإيراد فى حدود التكاليف التى تم تكبدها فقط فى الوفاء بالإلتزام الأداء خوفاً من عدم القدرة مستقبلاً على الوفاء بالإلتزام كليا.

- **إلتزامات برد مبلغ:** أوضحت الفقرة رقم (55) من المعيار أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بإلتزام برد مبلغ إذا إستلمت المنشأة مقابلاً من عميل وتتوقع رد بعض أو كامل ذلك المقابل للعميل، ويتم قياس الإلتزام برد المبلغ المقابل المستلم (أو المستحق السداد) الذى لا تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه (أى المبالغ التى لم يتم تضمنها فى سعر المعاملة)، ويجب تحديث إلتزام رد المبلغ والتغير المقابل في سعر المعاملة، وبناء عليه فى نهاية كل فترة يتم إعداد تقرير عن التغير فى إلتزام كل عقد نتيجة التغيرات فى الظروف.

ويستنتج الباحث مما سبق أن الشركات يمكن أن تؤجل إثبات الإلتزام برد تلك المبالغ، ولا تقوم بالتحديث الفعلى من أجل زيادة الأرباح فى بعض الفترات من أجل المصلحة الشخصية ولذلك جاءت هذه الفقرة بمنع ذلك التأجيل.

– وجود مكون تمويلى هام فى العقد: أشارت الفقرة (60) من المعيار إلى أنه يجب على المنشأة عند تحديد سعر المعاملة تعديل مبلغ المقابل المتعهد به مقابل آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان توقيت الدفعة الذى تم الإتفاق عليه بين أطراف العقد (أما صراحة أوضمنا) يقدم العميل أو المنشأة منفعة هامة لتمويل تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل، وفى تلك الظروف فإن العقد يتضمن مكون تمويلى هام، وقد يوجد مكون تمويلى هام بغض النظر عما إذا كان التمويل المتعهد به منصوص عليه صراحة فى العقد أو ضمنياً من خلال شروط السداد المتفق عليها بين أطراف العقد.

وأشارت الفقرة (65) من المعيار أيضاً إلى أنه يجب على المنشأة عرض آثار التمويل" (دخل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة) فى قائمة الدخل بشكل منفصل عن الإيرادات من العقود مع العملاء، وعند المحاسبة عن عقد مع عميل يتم الإعتراف بالفائدة الدائنة أو الفائدة المدينة فقط بالقدر الذى نشأ عنه أصل العقد (أو المبلغ المستحق التحصيل) أو إلتزام عن العقد.

ويرى الباحث تعقيباً على هذه الفقرة أن الشركة يمكن أن تثبت دخل الفائدة مرة واحدة طوال مدة العقد لزيادة الأرباح، وعلى النقيض إثبات مصروف الفائدة مرة واحدة بتخفيض الأرباح تمهيداً للتلاعب بها، الأمر الذى جعل المعيار يشير إلى ذلك "بالقدر الذى يتم به إثبات أصل العقد"

– التغير فى سعر المعاملة: نصت الفقرة (87) من المعيار على أنه "يمكن أن يتغير سعر المعاملة بعد نشأة العقد لأسباب عديدة بما فى ذلك إيضاح الأحداث غير المؤكدة أو فى التغيرات الأخرى فى الظروف التى تؤدى إلى تغير المبلغ المقابل الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه فى مقابل السلع أو الخدمات المتعهد بها".

ويرى الباحث أن تلك الفقرة من المعيار تؤدى إلى تحسين جودة الأرباح من خلال إلزام المنشأة بتوزيع أى تغيرات لاحقة فى سعر المعاملة على إلتزامات الأداء فى العقد بنفس الأساس الذى تم بناءاً عليه التوزيع عند نشأة العقد.

– الإستهلاك والإضمحلال: نصت الفقرة (101) من المعيار "أنه يجب على المنشأة أن تعترف بخسارة إضمحلال ضمن الأرباح والخسائر بالقدر التى تكون فيه القيمة الدفترية لأصل تم الإعتراف به (وفقاً للفقرة 91 او 95) يتجاوز (أ) المبلغ المتبقى من المقابل الذى تتوقع المنشأة إستلامه مقابل السلع أو الخدمات التى يتعلق بها الأصل و مطروحاً منه: (ب) التكاليف المتعلقة بشكل مباشرة بتقديم السلع أو الخدمات والتى لم يتم الإعتراف بها على أنها مصروفات.

– الإفصـــاح: إستهدف المعيار تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير متطلبات الإفصاح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من فهم طبيعة ومبلغ وتوقيت،

وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن العقود مع العملاء، ولتحقيق ذلك الهدف فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات النوعية والكمية وفقاً للفقرة (110) من المعيار على النحو التالى:

أ) عقودها مع العملاء.

ب) الأحكام الشخصية الهامة والتغيرات فى تلك الأحكام المستخدمة فى تطبيق هذا المعيار على تلك العقود.

ج) أى أصول تم الإعتراف بها من تكاليف الحصول على عقد مع عميل أو الوفاء بعقد مع عميل آخر.

ونصت الفقرة (111) من المعيار على أنه يجب على المنشأة أن تأخذ فى الإعتبار مستوى التفصيل اللازم للوفاء بهدف الإفصاح، وما هو مقدار التركيز على كل متطلب من المتطلبات المختلفة، ويجب على المنشأة أن تجمع أو تفصل الإفصاحات بحيث لا يتم حجب المعلومات المفيدة من خلال أو تضمين كمية تفاصيل كبيرة غير هامة أو تجميع بنوداً لها جوهرياً بخصائص مختلفة. كما نصت المادة (112) من المعيار بأنه لا يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات وفقاً لهذا المعيار إذا ما كانت تلك المعلومات تم الإفصاح عنها وفقاً لمعيار آخر.

ولتحقيق متطلبات الإفصاح ألزم المعيار الشركات بالافصاح عن المعلومات الآتية:

العقود مع العملاء: أوجب المعيار وفقاً للفقرة (113) ضرورة إفصاح الشركة عن جميع المبالغ التالية خلال فترة التقرير ما لم تكن تلك المبالغ قد تم عرضها بشكل منفصل فى قائمة الدخل الشامل وفقاً لمعايير أخرى، وهذه المبالغ تتمثل في الأتى:

أ) الإيراد المعترف به من العقود مع العملاء والذى يجب على المنشأة أن تفصح عنه بشكل منفصل عن مصادر إيرادها الأخرى.

ب) أى خسائر إضمحلال معترف بها وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى عن عقود المنشأة مع العملاء، والتى يجب على المنشأة أن تفصح عنها بشكل منفصل عن خسائر الإضمحلال من العقود الأخرى.

ويرى الباحث أن الإفصاح عن خسائر الإضمحلال يوفر مؤشر هام للحكم على سلامة القوائم المالية وجودة الأرباح والمعلومات المحاسبية بما يساهم في ترشيد فكر متخذى القرارات.

تصنيف الإيراد: أشار المعيار فى الفقرتين (114، 115) أنه "يجب على المنشأة أن تصنف الإيراد المعترف به من العقود مع العملاء إلى فئات تصف كيف تتأثر طبيعة ومبلغ وتوقيت، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية بالعوامل الاقتصادية".

أرصدة العقـد: أوضح المعيار فى الفقرة (117) أنه يجب على المنشأة أن توضح العلاقة بين ثلاثة عناصر وهى:

أولاً: توقيت الوفاء بإلتزاماتها بالآداء، وثانياً: التوقيت المعتاد للسداد، ثالثاً: الأثر الذى تتركه تلك العوامل على كل من أرصدة كل من الأصل الناشىء عن العقد والإلتزام المرتبط بالعقد ويمكن إستخدام معلومات نوعية فى التوضيح المقدم، بالإضافة إلى تقديم توضيحاً للتغيرات المهمة فى أرصدة أصل العقد خلال فترة التقرير وأن يتضمن التوضيح المعلومات النوعية والمعلومات الكمية كما ورد فى الفقرة (118) من المعيار.

الأحكام الهامة فى تطبيق المعيار: أشار المعيار (48) فى الفقرات (123)، (124)، (125) على أنه يجب على المنشأة أن تفصح عن الأحكام الشخصية، والتغييرات في تلك الأحكام التى يتم القيام بها عند تطبيق هذا المعيار والتى تؤثر بشكل هام على تحديد مبلغ وتوقيت الإيرادات من العقود مع العملاء وخاصة التى تستخدم فى تحديد: (أ) توقيت الوفاء بإلتزامات الأداء (ب) سعر المعاملة والمبالغ المخصصة لإلتزامات الأداء.

مما سبق يتضح للباحث أن هذا المعيار يمكن أن يضيف إلى جودة المعلومات المحاسبية الكثير كونه يؤدى إلى إثبات الإيراد ليصف تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يعكس العوض الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه فى مقابل تلك السلع أو الخدمات، وتقديم معلومات مفيدة لترشيد مستخدمى القوائم المالية يمكنهم من معرفة طبيعة ومبلغ وتوقيت ومدى عدم التأكد بالنسبة للإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن العقد مع العميل.

بالإضافة إلى ماسبق فإن هناك العديد من الآثار المتوقعة و التى قد تنجم عن جائحة (COVID-19) والتي يعتقد الباحث بوجود تاثير لها على تطبيق المعيار المحاسبى المصرى المضاف رقم (48) الإيراد من العقود مع العملاء ، ويمكن تناول تلك الآثار على النحو التالى:

– تعديلات العقد: من الآثار التى تنجم عن جائحة (COVID-19) تغييرات فى نطاق أو سعر العقد الذى سبق إعتماده من قبل أطراف العقد، وذلك نظراً لعدم الوفاء بشروطه فى ظل التغيرات المحيطة بالمنشآت،

وقد أشار معيار المحاسبة المصرى الإيراد من العقود مع العملاء إلى أن تعديل العقد يعد بمثابة أمر تغيير أو تعديل أو تبديل ينشأ عندما يتفق أطرافه على تعديل يستحدث أو يعد حقوقاً وإلتزامات

قائمة واجبة التنفيذ لأطراف العقد كتابة أو بإتفاق شفهياً يفهم ضمنياً من ممارسات الأعمال المعتادة طبقاً لنص الفقرة (18) من المعيار (48).

- **قياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بإلتزامات العقد:** فى ظل إنتشار فيروس كورونا يجب على المنشآت أن تعترف بالإيراد على مدار زمنى بقياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بإلتزامات الأداء، وذلك لكل إلتزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمنى تمشياً مع نص الفقرة رقم (39) من المعيار مع عمل تحديثات لقياس مدى التقدم مع تغير الظروف خلال المدار الزمنى ليعكس أى تغيرات فى نتيجة إلتزام الأداء.

- **القياسات المعقولة لمدى التقدم:** أن القياسات المعقولة لمدى التقدم تتطلب من المنشأة أن يتوافر لديها معلومات لقياس مدى تقدمها نحو الوفاء المتكامل بإلتزام الأداء بشكل معقول، وفى ظل ظروف عدم التأكد المحيطة بانتشار فيروس كورونا فقد يصعب الحصول على المعلومات لقياس مدى التقدم نحو الوفاء بإلتزامات العقد وعليه فقد أشار المعيار فى الفقرة (45) إلى أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد فى ضوء التكاليف التى تم تكبدها فقط إلى أن يأتى وقت تستطيع فيه – بشكل معقول – قياس مدى وفائها بإلتزام الأداء.

- **إلتزام برد مبلغ:** هناك من الظروف التى لا تمكن المنشأة من الوفاء بالإلتزام، الأمر الذى يجعلها تقوم برد مبلغ، وذلك إذا إستلمت المنشأة مبلغ مقابل إلتزام، ويجب فى ظل هذه الظروف تحديث إلتزام رد المبلغ، ومعدل التغير المقابل فى سعر المعاملة ومعدل التغير فى الإلتزام المتعلق بالعقد وذلك فى نهاية كل فترة يتم إعداد تقارير عنها نتيجة التغيرات فى الظروف كما أشار المعيار فى الفقرة (55).

- **القيود على تقديرات المقابل المتغير:** من العوامل التى يمكن أن تزيد مقدار الرد من الإيراد المتراكم المعترف به أن يكون مبلغ المقابل معرضاً بدرجة عالية لعوامل خارج تأثير المنشأة (مثل أحداث COVID-19)، وقد تشمل تلك العوامل التقلب فى السوق، وآراء أو تصرفات أطراف ثالثة، وأحوال الطقس، والمخاطر المرتفعة لتقادم السلعة أو الخدمة المتعهد بها كما أشارت الفقرة (55) من المعيار.

- **الهدف من توزيع سعر المعاملة:** أشار المعيار فى الفقرة (73) أن الهدف من توزيع سعر المعاملة هو أن تقوم المنشأة بتوزيع سعر المعاملة على كل إلتزام أداء (أو سلعة أو خدمة مميزة

بذاتها) بمبلغ يعكس مبلغ المقابل الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، ويمكن أن تتغير سعر المعاملة نتيجة أحداث غير مؤكدة (مثل أحداث COVID-19).

– **تصنيف الإيراد**: أشار المعيار فى الفقرة (114) إلى أنه "يجب على المنشأة أن تصنف الإيراد المعترف به من العقود مع العملاء إلى فئات تصف كيف تتأثر طبيعة، مبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية بالعوامل الإقتصادية، ويرى الباحث أنه بالإضافة إلى تصنيف الإيراد يجب الإفصاح عن معلومات كافية لتمكين مستخدمى القوائم المالية من فهم العلاقة بين الإفصاح عن الإيراد حسب فئات كل تصنيف فى ظل جائحة (COVID-19).

– **الإفصاح عن التغييرات الهامة**: أوجب المعيار ضرورة تقديم توضيح للتغيرات الهامة فى أرصدة الأصل الناشىء عن العقود والإلتزام المرتبط بالعقد خلال الفترة التى يتم إعداد التقرير عنها وفقاً للفقرة (118) من المعيار مثل:

أ – التغيرات بسبب تجميع الأعمال.

ب– التعديلات الناشئة عن التغير فى قياس مدى التقدم أو التغير فى تقدير سعر المعاملة أو تعديل العقد.

ج– الإضمحلال فى قيمة أصل نشأعن العقد.

د– تغيير فى الإطار الزمنى للوفاء بإلتزامات الأداء (أى الإعتراف بإيراد ناشىء عن إلتزام مرتبط بعقد).

ويرى الباحث أنه يجب فى ظل ظروف إنتشار فيروس كورونا الإلتزام بتلك البنود الموضحة عالية تماشياً مع المعايير المحاسبية.

ثالثاً: أثر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (49) عقود التأجير على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة(COVID-19) :

جاء تطبيق معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (49) لسنة 2019 الخاص بعقود التأجير ليتواكب مع صدور قانون التأجير التمويلى والتخصيم رقم 176 لسنة 2018، ويحل بذلك محل معيار المحاسبة المصرى رقم (20) التأجير التمويلى، ويرى الباحث أن تطبيق هذا المعيار المضاف هو بمثابة محاولة لتحسين جودة المعلومات، ويمكن تناول ذلك من خلال أهم النقاط التى تطرق اليها هذا المعيار.

– **الهدف من المعيار**: إستهدف هذا المعيار كما أشارت الفقرة رقم (1) منه مايلى:

أ) تحديد المبادئ المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير.

ب) ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات، حيث تقدم هذه المعلومات أساساً لمستخدمى القوائم المالية لتقييم أثر عقود التأجير على المركز المالى والأداء المالى والتدفقات النقدية للمنشأة.

- **إعادة تقييم عقد التأجير**: أشار هذا المعيار فى الفقرة رقم (46) أنه لتعديل عقد التاجير الذى لم يتم المحاسبة عنه كعقد منفصل، يجب على المستأجر المحاسبة عن إعادة إلتزام عقد التاجير من خلال مايلى:

أ) تخفيض المبلغ الدفترى (لأصل حق الإنتفاع) ليعكس الإنهاء الجزئى أو الكلى لعقد التأجير نتيجة لتعديلات عقد التأجير التى تخفض نطاق عقد التأجير ويجب على المستأجر الإعتراف بأى ربح أو خسارة متعلقة بالإنهاء الجزئى أو الكلى لعقد التأجير فى الأرباح أو الخسائر.

ب) إجراء تعديل لأصل "حق الإنتفاع" أى حق الإستخدام للأصل لمقابلة كافة التعديلات الأخرى على عقد التأجير.

العرض: ينبغى التفرقة بين مصروف الفائدة على إلتزام عقد التأجير ومصروف الإستهلاك الذى لحق إستهلاك أصل "حق الإنتفاع" حيث أشار المعيار فى الفقرة رقم (49) من المعيار المصرى المضاف إلى مايلى:

(1) "أنه يجب على المستأجر عرض مصروف الفائدة على إلتزام عقد التأجير فى قائمة الأرباح والخسائر بشكل مستقل عن مصروف إستهلاك أصل "حق الإنتفاع" حيث أن مصروف الفائدة على عقد التمويل هو مكون من مكونات تكاليف التمويل التى يتطلب عرضها بشكل منفصل فى قائمة الأرباح والخسائر.

(2) كما أشار المعيار فى الفقرة رقم (50) إلى أنه يجب على المستأجر تصنيف مايلى فى قائمة التدفقات النقدية:

أ) الدفعات النقدية للجزء المتعلق بالمبلغ الأصلى من إلتزام عقد التأجير ضمن الأنشطة التمويلية.

ب) الدفعات النقدية للجزء المتعلق بالفائدة على إلتزام عقد التأجير بتطبيق المتطلبات الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (4) قائمة التدفقات النقدية للفائدة المدفوعة.

ج) دفعات عقد التأجير قصيرة الأجل ودفعات عقد التأجير للأصول منخفضة القيمة ودفعات عقد التأجير المتغيرة غير المدرجة فى قياس إلتزام عقد التأجير ضمن الأنشطة التشغيلية.

الهدف من الإفصاح: أشار المعيار (49) عقود التأجير فى الفقرة رقم (51) أن الهدف من الافصاحات هو قيام المستأجرين بالإفصاح عن المعلومات فى الإيضاحات، والتى ستوفر مع المعلومات المقدمة فى قائمة المركز المالى وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية أساساً لمستخدمى القوائم المالية لتقييم أثر عقد التأجير على المركز المالى والأداء المالى والتدفقات النقدية للمستأجر.

ويرى الباحث تعقيباً على ما سبق أن المنشأة ينبغى عليها دراسة الأثر قبل الشروع فى الإستئجار أو الشراء على الأرباح، حيث يكون للشركة الإختيار بين بديلين إما أن تستأجر الأصل أو تقوم بشراءه، وفى بعض الأحيان يمكن أن يكون الإستئجار للأصل ذو تأثير إيجابى على الأرباح من شراء الأصل ويمكن أن يحدث العكس.

– تصنيف عقود الإيجار: يرى الباحث أن ما تضمنه المعيار من آليات لتصنيف عقود التأجير تساهم في تحسين جودة المعلومات حيث نص المعيار على مايلى:

– نصت الفقرة (61) من المعيار "أنه يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلى أو أنه عقد تأجير تمويلى".
– نصت الفقرة (62) من المعيار على أنه: "يصنف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلى وفقاً لهذا المعيار إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد، ويتم تصنيف عقد التاجير على أنه عقد تشغيلى إذا كان لا يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد.
– يعتمد إعتبار عقد التأجير التمويلى أو عقد تأجير تشغيلى على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

ولقد ركز المعيار على النقاط التالية التى يرى الباحث أنها من الأهمية بمكان لتحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الخاصة بعقود التأجير:

– تحديد ما إذا كان الأصل محل العقد المؤجر إيجار تشغيلياً قد إضمحلت قيمته والمحاسبة عن أى خسائر إضمحلال يتم تحديدها كما نصت الفقرة رقم (85) من المعيار.
– تقديم تفسيرات نوعية وكمية للتغيرات المهمة فى المبلغ الدفترى لصافى الإستثمار فى عقود الإيجارات التمويلية، كما نصت الفقرة رقم (93) من المعيار.

- التفرقة بين عقد الإيجار التمويلى وعقد الإيجار التشغيلى فى الإعتراف والقياس حيث أنه إذا كان العقد تمويلى يجب الإعتراف به فى قائمة المركز المالى وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساو لصافى الإستثمار فى عقد الإيجار أما إذا كان عقد الإيجار تشغيلياً يجب الإعتراف بدفعات عقود تلك الإيجارات على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أى أساس منتظم آخر.

بالإضافة إلى ما سبق يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان تناول أثر تداعيات جائحة)} ovid (19 على تطبيق المعيار المحاسبى المصرى المضاف (49) عقود التأجير، حيث قد تؤدى تلك الظروف الراهنة إلى إعادة النظر في الاتفاق بين المؤجر والمستأجر من خلال تعديل فى بعض إلتزامات عقود التأجير، والجدير بالذكر ان مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أصدر نشرة فى مايو 2020 أوضح فيها كيفية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16) والخاص بعقود تأجير فى ظل ظروف جائحة (COVID-19)، ويمكن عرض أهم التغيرات التى يمكن أن تطرأ على عقود التأجير فى ظل انتشار فيروس (COVID-19) والإفصاحات الضرورية المطلوبة كما يلى (EY, 2020; Dvořáková, 2016):

– **تعديل عقد التأجير**: أشار معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (49) في الملحق (أ) إلى تعريف عقد التأجير على أنه "عقد أو جزء من عقد يحول الحق فى إستخدام الأصل أو الأصول محل العقد بفترة من الزمن بمقابل" كما أشار ذات المعيار إلى تعريف تعديل عقد التأجير في الملحق (أ) على أنه "التغير فى نطاق عقد التأجير أو مقابل عقد التأجير لم يكن جزء من الشروط والأحكام الأساسية لعقد التأجير، (على سبيل المثال) إضافة أو إنهاء حق الإنتفاع بواحد أو أكثر للأصول محل العقود أو تمديد أو تقصير الفترة التعاقدية بعقد التأجير".

ويرى الباحث أن الأحداث التى يمر بها أطراف العقد وخاصة فى ظل تفشى فيروس كورونا لم تكن جزء من الشروط والأحكام الأساسية لعقد التأجير، حيث أن تلك الأحداث جاءت بصورة طارئة وعليه فقد يلزم التعديل بموجب ما ورد في ملحق هذا المعيار.

– **التخلص الجزئى من إلتزام عقد الإيجار**: ينظر المستأجر فيما إذا كانت المتطلبات الخاصة بإلغاء إثبات جزء من إلتزام عقد الإيجار قد تم إستيفاؤها وفقاً للفقرة (3. 3. 1) من المعيار المصرى المضاف رقم(47) "الأدوات المالية" التى نصت على أنه: "يجب على المنشأة أن تستبعد

الإلتزام المالى من الدفاتر (أو الجزء من إلتزام مالى) من قائمة مركزها المالى عندما، وفقط عندما يتم تسويته أى عندما يتم سداد الإلتزام المحدد فى العقد أو إلغاؤه أو انقضاؤه.

– **إعادة تقييم إلتزام عقد التأجير**: أشار المعيار فى الفقرة رقم (39) أنه "يجب على المستأجر الإعتراف بمبلغ إعادة قياس إلتزام عقد التأجير " تعديل لأصل" حق الإنتفاع" إلا أنه إذا كان المبلغ الدفترى لأصل حق الإنتفاع تم تخفيضه إلى الصفر، وكان هناك تخفيضاً إضافياً فى قياس إلتزام عقد التأجير، يجب على المستأجر الإعتراف بأى مبالغ متبقية فى إعادة القياس فى الأرباح والخسائر بصورة طارئة فى ظل انتشار فيروس كورونا.

– **الإعتراف بأساس منتظم أخر**: قد ينشأ فى ظل جائحة (COVID-19) إختلاف الأساس الذى يتم بموجب الإعتراف بدفعات عقود التأجير التشغيلية، وفى هذا السياق أوضح المعيار (49) فى الفقرة رقم (81) "أنه يجب على المؤجر الإعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود تأجير تشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أى أساس منتظم أخر ويجب على المؤجر تطبيق أساس منتظم أخر إذا كان ذلك أكثر تعبير عن النمط الذى تتناقص فيه الإستفادة من إستخدام الأصل محل العقد.

– **الإفصاح الكافى لعقود التأجير فى ظل جائحة (COVID-19)**: أشارت الفقرة (90) إلى العديد من الإفصاحات والتي تتماشى مع ظروف انتشار فيرس كورونا، وتتمثل تلك الافصاحات عن المبالغ التالية:

أ) **بالنسبة لعقود التأجير التمويلى:**

- ربح أو خسارة البيع.
- وإيراد التمويل على صافى الإستثمار فى عقد التأجير.
- والدخل المتعلق بدفعات الإيجار المتغيرة غير المدرجة فى قياس صافى الإستثمار فى عقد التأجير.

ب) **بالنسبة لعقود التأجير التشغيلى**: دخل التأجير، مع الإفصاح بشكل منفصل عن الدخل المتعلق بدفعات الإيجار المتغيرة التى لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

– **إستراتيجية إدارة المخاطر** : يرى الباحث أنه يمكن ملاحظة أن عقود التأجير تزداد مخاطرها فى ظل إنتشار فيروس كورونا الأمر الذى عالجه المعيار من خلال الإلزام بضرورة إفصاح المؤجر عن المخاطر المرتبطة بأى حقوق يحتفظ بها فى الأصول محل العقد طبقاً لنص الفقرة رقم (62) من المعيار، ويرى الباحث أنه يجب على المؤجر الإفصاح عن إستراتيجية إدارة المخاطر للحقوق التى يحتفظ بها فى الأصول محل العقد بما فى ذلك أى وسيلة يقلل من خلالها المؤجر هذه

المخاطر مثل إتفاقيات إعادة الشراء أو ضمانات القيمة المتبقية أو دفعات الإيجار المتغيرة لإستخدام حدود معينة.

وفى ختام هذا الجزء من الدراسة يرى الباحث أهمية للتعرف على إنعكاسات تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة في ظل جائحة كورونا على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التى تتضمنها القوائم المالية، ويمكن تناول ذلك من خلال مايلى (صالح، 2009):

1- الملاءمـة Relevance: يقصد بذلك أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات متخذى القرارات، وتؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم بتقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية، وبعبارة أخرى تكون للمعلومات قيمة تنبؤية، قيمة استرجاعية (تغذية عكسية)، وقد ذهب البعض (حميدات،2014) إلى وجود تداخل بين الدورين التنبؤى والتوكيدى، فمثلاً للمعلومات المعروضة عن قيمة الإيرادات للفترة الحالية يمكن إستخدامها للتنبؤ بالإيرادات للفترة المقبلة، كما يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرة وبالتالى يمكن إستخدامها فى تصحيح أو تحسين طريقة أو آلية التنبؤ التى تم إستخدامها فى الفترات السابقة.

ويرتبط مفهوم الملاءمة بشكل وثيق بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، وتكون المعلومات هامة إذا كان حذفها أو عرضها بشكل خاطئ يمكن أن يؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين وفى بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات فقط كافية لتحديد ملاءمتها، وفى أحياناً أخرى تكون كل من طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية لازمة لتحديد ملاءمتها، ومع ذلك لم يحدد معيار التقرير المالى الدولى (IFRS1) نسبة محددة للأهمية النسبية نظراً لأن ذلك يعتمد على عدة عوامل كحجم المنشأة وطبيعة عملياتها (Buschhüter and Striegel, 2011 b).

ويرى الباحث ضرورة إلقاء الضوء على الآثار المحاسبية السابقة والحالية والمستقبلية لجائحة (Covid19) على القوائم المالية وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة حتى تكون المعلومات ملائمة، ويمكن تناول تلك الاثار على النحو التالى:

– الآثار السابقة لفيروس كورونا: يرى الباحث أنه عند إصدار القوائم المالية فى جمهرية مصر العربية فى نهاية ديسمبر 2019 لم تكن هناك أية مؤشرات أو معلومات حول تفشى هذا الفيروس وبالتالى يجب عدم إجراء أية تعديلات على القوائم المالية التى تم إصدارها فى هذا التوقيت، ويكتفى بالإفصاح الكافى فى الربع الأول من تاريخ نشر القوائم المالية الدورية عام 2020.

– الآثار الحالية لفيروس كورونا: فى ضوء معايير المحاسبة المصرية المعدلة قد يؤدى انتشار فيروس كورونا إلى بعض الأخطار التى يتعرض لها المخزون السلعى والتى منها على سبيل المثال: خطر ركود أو تلف المخزون، خطر زيادة التكلفة عن سعر البيع، مثل المنتجات البترولية الذى جعل بعض الدول المصدرة للبترول أن تقوم ببيع منتجاتها بسعر أقل من سعر التكلفة وأصبح السعر بالسالب، وأخيراً خطر تحمل خسائر الطاقة غير المستغلة (تكاليف الإنتاج الثابتة والطاقة العادية للإنتاج).

ويرى الباحث أنه حتى تكون المعلومات ملاءمة لمتخذى القرار فى ظل إنتشار فيروس كورونا يجب على معدى القوائم المالية الإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون، والقيمة الدفترية لكل مجموعة من بنود المخزون المبوبة بما يتناسب مع طبيعة نشاط المنشأة، حيث يجب ألا يظهر المخزون بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحققها من بيعه أو إستخدامه فى ظل انتشار هذا الفيروس وبالتالى يجب أن يتم الإفصاح عن قيمة أى تخفيض كمصروف.

– الآثار المستقبلية لفيروس كورونا: يرى الباحث أنه فى ظل انتشار هذا الفيروس هناك تقديرات غير مؤكدة تتسم بمخاطر جوهرية نتيجة التأثير السلبى الذى ينعكس على جميع القطاعات الإقتصادية بصفة عامة وعلى القوائم المالية المستقبلية بصفة خاصة الأمر الذى يترتب عليه تسويات ذات أهمية نسبية على القيم الدفترية للأصول والإلتزامات خلال العام المالى التالى.

2- الموثوقية Reliability : حتى تتحقق تلك الخاصية في ظل انتشار فيروس كورونا يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بمايلى:

– الخلو من الأخطاء أو الحذف وبيان الأحداث الإقتصادية فى ظل جائحة (COVID-19) وأثرها السابقة أو الحالية أو المستقبلية.

– أن تكون محايدة أى تكون غير متحيزة بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من المستخدمين على حساب بقية الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد، وإنما للإستخدام العام دون تحيز.

– القابلية للتحقق : أى تكون المعلومات ناتجة عن قياس موضوعى بحيث يتم التوصل إلى نفس النتائج إذا قام أشخاص مؤهلون مستقلين بإستخدام نفس الأسلوب وطريقة القياس.

– أن تكون كاملة بحيث تعبر عن كافة المعلومات الضرورية حتى يتمكن المستخدمين من فهم الأحداث التى يتم التعبير عنها، وسواء كانت تلك المعلومات المرتبطة بجائحة (COVID-19) وصفية أو توضيحية.

3- القابلية للمقارنة Comparability: يقصد بذلك إمكانية مقارنة المعلومات عبر الفترات المالية المختلفة لنفس المنشأة من أجل تتبع أداء المنشأة ومركزها المالى من فترة لأخرى، أو مقارنتها مع معلومات المنشآت الأخرى، مع الأخذ فى الإعتبار أن انتشار فيروس كورونا الذى انتشر فى الربع الأول من عام 2020 أدى إلى إحداث آثار اقتصادية مباشرة على القوائم المالية فى ضوء المعايير المحاسبية المصرية المضافة.

ولتحقيق هذه الخاصية ينبغى الثبات Consistency فى إستخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية من فترة لأخرى، ولكن ذلك لا يمنع من تغيرها إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً وبشرط أن يوجد ما يبرز هذا التغير والإفصاح عن ذلك وتأثيراته المتراكمة على الفترات السابقة.

4- القابلية للفهم Understandability : تعنى أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة للمستخدمين، وتحقيقاً لهذا الغرض يفترض أن يكون لدى المستخدمين بعض المعرفة فى مجال المحاسبة والأعمال والأنشطة الإقتصادية، و لديهم الرغبة فى دراسات المعلومات بقدر معقول من العناية، ولا يعنى ذلك إستبعاد المعلومات المهنية والملائمة لحاجات متخذى القرارات الإقتصادية إعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين كونها تحتوى بعضها من التعقيد.

وفى ضوء ما سبق يعتقد الباحث أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة (47، 48، 49) والتى تتوائم مع معايير التقرير المالى الدولى (IFRS9,15,16) يتوافر فيها قدر كبير المرونة و التي يمكن من خلالها إستيعاب التغييرات المطلوبة في القياس والإفصاح المحاسبى لتطوير المحتوى الإعلامى للقوائم المالية ليعكس آثار جائحة (COVID-19) بشكل يساهم فى دعم قدرة مستخدمى التقارير المالية على تقييم أداء الوحدة الإقتصادية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتسعير الأسهم والتنبؤ بعوائدها المستقبلية.

ويأتى هذا المعتقد السابق في ضوء ما أشارت إليه مسودة تلك المعايير المضافة فى أن هدفها الجوهرى يتمثل في تحسين جودة التقرير المالى من خلال تحسين القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية وذلك بتطوير أسس الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح، فضلاً عن تبسيط إعداد القوائم المالية من خلال تخفيض المتطلبات التى يجب أن تشير إليها المنشأة، وبالتالى تخفيض أخطاء الإعتراف والقياس بدرجة كبيرة مما يؤدى إلى سهولة فهمها بصورة أفضل، وأخيراً إزالة عدم

التناسق والتضارب فى متطلبات المعايير السابقة، وسوف يسعى الباحث في الجزء التالى إلى إختبار فروض تلك الدراسة.

8-3 الدراسة الميدانية:

8-3-1 هدف الدراسة الميدانية:

تهدف هذه الدراســـة إلى قياس وإختبار فروض البحث وذلك من خلال إعداد إســـتمارة إستقصاء مكونة من مجموعة أسئلة توجه إلى عينة من مجتمع الدراسة من المهتمين بالقوائم المالية بهدف التعرف على آرائهم وتقييمها لمعرفة أهمية تعديل بعض أحكام المعايير المحاسبية المصرية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 110 لسنة 2015 بالقرار الوزاري رقم (69) لسنة 2019 الذى أضافه إلى معايير المحاسبة المصرية معايير جديد بأرقام (47) الأدوات المالية، (48) الإيراد من العقود مع العملاء، (49) عقود التأجير، وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (Covid19).

8-3-2 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون من مجتمع الدراسة من أربع مجموعات هى: مجموعة المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة فى البورصـــة المصـــرية ومجموعة المديرين الماليين ومجموعة المحللين الماليين ومجموعة الأكاديميين المتخصصين فى المحاسبة المالية والمهتمين بتدريس معايير التقارير المالية الدولية.

وقد تم توزيع 150 إستمارة إستقصاء، وتم إجراء مقابلة شخصية معهم للرد على بعض الإستفسارات المرتبطة بقائمة الإستقصاء حتى يمكنهم إستيفاء الإجابات المتعلقة بالأسئلة المدرجة فى تلك القائمة، وقد بلغ عدد الإستمارات التى تم إستلامها 134 إستمارة، بنسبة إستجابه 89,33% وقد تم إستبعاد 20 إستمارة لعدم إستيفاء بيانات الإستبيان أو عدم جدية الإجابات وبذلك تصبح الإستمارات الصحيحة 114 إستمارة إستخدمت فى التحليل الإحصائى بنسبة 76% وهى موزعة وفقاً للجدول رقم (1).

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة

الوظيفة	ما تم توزيعه	ما ورد للتحليل	نسبة ما ورد للتحليل	الاستمارات الصالحة للتحليل	
				التكرار	النسبة
المراجعين الخارجيين	40	35	%87,5	35	%87,5
المديرين الماليين	40	38	%95	34	%85
المحللين الماليين	40	36	%90	25	%62,5

الأكاديميـــــــن	30	25	%83,33	20	%66,67
الإجمالي	150	134	%89,33	114	%76

8-3-3 أسلوب الدراسة التطبيقية:

تحقيقاً لأهداف الدراسة فقد إعتمد الباحث على إستخدام أسلوب قائمة الإستقصاء كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة عن مجتمع الدراسة، وقد تم تصميم قائمة الإستقصاء مروراً بعدة مراحل، تتضح كما يأتي:

- الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وإستخلاص أهم العناصر والمتغيرات ذات الأهمية للدراسة، وروعى عند تصميم قائمة الإستقصاء أن تكون إجابات الأسئلة مبوبة حسب مقياس ليكرت على خمسة أوزان(5) موافق تماماً، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق على الإطلاق، وذلك لضمان الحصول على بيانات متصلة من إجابات المستقصي منهم، ولإعطاء أكبر قدر من الحرية لمفردات العينة فى الإجابة عليها، وحتى تكون النتائج أكثر دقة، ويهدف الباحث من الإعتماد على مقياس ليكرت بالدرجة الأولى تحويل البيان الوصفي إلى بيان كمى يمكن التعامل معه إحصائياً.
- وتضمنت بنود قائمة الإستقصاء نوعاً واحداً من الأسئلة تمثلت في الأسئلة المغلقة، نظراً لسهولة الإجابة على مثل هذا النوع من الأسئلة مقارنة بالأسئلة المفتوحة، علاوة على أن إحتمالات عدم الإدراك الكافي بالنسبة لموضوع الدراسة من جانب المستقصي منهم لبعض الأسئلة الواردة بقائمة الإستقصاء قد يبرز أهمية الإعتماد على الأسئلة المغلقة لإستيفاء البيانات المطلوبة لإتمام الدراسة، وقد إشتملت قائمة الإستقصاء على سبعة متغيرات رئيسية تتضمن (46) عبارة، ويوضح الجدول رقم (2) الوزن النسبى لمتغيرات قائمة الإستقصاء.

جدول رقم (2) توزيع الوزن النسبى لمتغيرات قائمة الإستقصاء

المتغيرات	ترميز المتغير	عدد العبارات	الوزن النسبي%
معيار رقم (47) المعدل: الأدوات المالية	X1	10	%21,74
معيار رقم (48) المعدل: الإيراد من العقود مع العملاء	X2	13	%28,26

معيار رقم (49): معيار المحاسبة المصري عقود التأجير	X3	9	%19,56
ملاءمة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (Covid19)	Y1	4	%8,70
موثوقية المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (Covid19)	Y2	5	%10,87
القابلية للفهم فى ظل جائحة (Covid-19)	Y3	2	%4,35
قابلية المعلومات للمقارنة فى ظل جائحة (COVID-19)	Y4	3	%6,52
اجمالي عدد المتغيرات		46	%100

8-3-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية:

قام الباحث بالإعتماد على مجموعة من الأساليب الاحصائية المتمثلة في:

- **الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث تم الإعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، ومعامل الإختلاف لقياس مدى التشتت والإختلاف بين إجابات مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.**
- **الأساليب الإحصائية الإستدلالية: حيث اعتمد الباحث في إختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية التى تتمثل في:**
  - **مقاييس الصدق: حيث تم الإعتماد على معاملات الصدق والثبات و إستخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق العبارات المعروضة على أفراد العينة فيما يتعلق بقوائم الإستبيان.**
  - **إستخدام معاملات الإنحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للإختبار.**

وبعد أن قام الباحث بعرض مجتمع وعينة الدراسة، وأداة جمع بيانات الدراسة، وأسلوب وفروض الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، سوف يعتمد الباحث على إستخدام برنامج الحزم االإحصائية (SPSS) الإصدار الخامس والعشرون، وذلك لإختبار طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

8-3-4-1 مقاييس الصلاحية والإعتماد:

اعتمد الباحث بمقاييس الصلاحية والإعتماد على قياس ثبات وصدق أداة الاستبيان بمقياس ألفا كرونباخ، بالإضافة إلى قياس مدى الإتساق الداخلي لأسئلة الإستبانه بإستخدام معامل إرتباط بيرسون بين المتوسط العام لكل متغير من متغيرات الإستبانة والعبارات الداخلة في حسابه على النحو التالي:

- **مقياس ثبات وصدق أداة الإستبيان:**

من العناصر الأساسية لصلاحية الإعتماد على نتائج أداة الإستبيان إختبارها من حيث معامل الثبات والتي تعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم إستخدام العشوائية في إختيار الإجابة)، وعلى هذا الأساس سيتم إستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alfa) ومعامل الثبات يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات فى البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وإلى أقل من (0,60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0,60). كذلك سيتم هنا قياس معامل الصدق ويقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات أي كلما إقترب من الواحد دل ذلك على صدق أداة الإستبيان والعكس صحيح إذا إقترب من الصفر وعموماً إذا كانت قيمته أكبر من (0.80) دل ذلك على ثبات وصدق أداة الإستبيان وإمكانية التعويل والإعتماد على نتائجها، لذلك سيتم قياس ثبات وصدق كل محاور أداة الإستبيان وتلخيصها من خلال الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق أداة الإستبيان

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونبا	معامل الصدق
المتغير الأول	10	0,909	953،0
المتغير الثاني	13	0,966	983،0
المتغير الثالث	9	983،0	992،0
المتغير الرابع	4	0,907	952،0
المتغير الخامس	5	0,828	910،0

المتغير السادس	2	0,934	966،0
المتغير السابع	3	0,908	953،0
جميع عبارات أداة الإستبيان	46	990،0	995،0

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات ألفا كرونباخ وصدق أداة الإستبيان لكل الأسئلة المعبرة عن متغيرات أداة الإستبيان تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق لإنها أكبر من 60% (بالنسبة لمعامل ألفا كرونباخ) وأكبر من 80% (بالنسبة لمعامل الصدق) وهذا يعني وجود إتساق داخلي لإجابات عبارات متغيرات أداة الإستبيان وجميع عبارات أداة الإستبيان بشكل عام.

8-3-4-2 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات قائمة الإستبيان:

يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة للمتغيرات السبعة الأساسية للإستبيان الخاص بالدراسة من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف لكل سؤال داخل المتغيرات الأربعة المستقلة لأداة الإستبيان على النحو التالي:

- **المتغير الأول:** يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بمعيار رقم (47) المعدل: "الأدوات المالية" من خلال عرض التكرارت والنسب والوسط الحسابي والإنحراف المعيارى من خلال الجدول رقم (4) ويتبين من نتائجه مايلي:

- إرتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العناصر (جاء هذا المعيار ليبسط الإعتراف والقياس بالأصول المالية حيث ألغى التبويب السابق وقرر القياس اللاحق للأصول المالية بالتكلفة المستهلكة، وأصول قيمة عادلة من خلال دخل شامل آخر، أو من خلال الأرباح والخسائر وذلك لتسهيل المقارنات وفهم المعلومات المالية من قبل مستخدمى القوائم المالية – يؤدى الإعتراف المبكر بالخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار إلى التأثير الإيجابى على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية – ساهم هذا المعيار فى قياس خسائر الإضمحلال فى ظل جائحة كورونا) بمتوسط (5) وإنحراف معيارى (0.00) وبمعامل إختلاف (0.00%) أى ان جميع الآراء تتفق على موافق بشدة.
- بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور معيار رقم (47) المعدل: الأدوات المالية (4.58)، وإنحراف معيارى (0.69) وبمعامل إختلاف (15.8%) أى أن معظم الآراء تتراوح مابين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.

جدول رقم (4) عرض الإحصاءات الوصفية للمتغير الأول للدراسة معيار رقم (47) الأدوات المالية

السؤال	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الأهمية النسبية	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
Q1	94	82,46 %	6	%5,26	0	%0,00	2	%1,75	12	%10,53	4,47	1,28	%28,59	%71,41	5
Q2	91	79,82 %	3	%2,63	3	%2,63	8	%7,02	9	%7,89	4,39	1,29	%29,48	%70,52	6
Q3	80	70,18 %	17	%14,91	6	%5,26	7	%6,14	4	%3,51	4,42	1,07	%24,25	%75,75	4
Q4	114	100,0 %0	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	5,00	0,00	%0,00	%100,00	1
Q5	0	%0,00	103	%90,35	11	%9,65	0	%0,00	0	%0,00	3,90	0,30	%7,62	%92,38	3
Q6	0	%0,00	103	%90,35	11	%9,65	0	%0,00	0	%0,00	4,90	0,30	%6,06	%93,94	2
Q7	114	100,0 %0	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	5,00	0,00	%0,00	%100,00	1
Q8	91	79,82 %	2	%1,75	4	%3,51	6	%5,26	11	%9,65	4,37	1,34	%30,64	%69,36	7
Q9	86	75,44 %	6	%5,26	4	%3,51	7	%6,14	11	%9,65	4,31	1,35	%31,35	%68,65	8

Q10	114	100,00%	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0,00	%0,00	1
المتوسط العام	78,4	68,77%	24	%21,05	3,9	%3,42	3	%2,63	4,7	%4,12	4,58	0,69	%15,80	%84,20	

- **المتغير الثاني**: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بمعيار رقم (48) المعدل: الإيراد من العقود مع العملاء من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والإنحراف المعياري من خلال الجدول رقم (5) ويتبين من نتائجه ما يلي:

- إرتفاع متوسط ارآء عينة الدراسة حول العنصر (يؤدى تطبيق هذا المعيار إلى إنشاء مبادئ للاعتراف بالإيراد بدلاً من القواعد والإرشادات العديدة فى المعايير السابقة) بمتوسط (5) وإنحراف معيارى (0,00) وبمعامل إختلاف (0,00%) أى أن جميع الآراء تتفق على موافق بشدة.
- بلغ متوسط ارآء عينة الدراسة حول محور(معيار 48) الإيراد من العقود مع العملاء (4,36)، وانحراف معيارى (1,19) وبمعامل اختلاف (28%) أى أن معظم الارآء تتراوح مابين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.

جدول رقم (5)عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير الثاني للدراسة معيار رقم (48) الإيراد من العقود مع العملاء

السؤال	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الأهمية النسبية	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
Q1	102	%89,47	12	%10,53	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	4,89	0.31	%6.30	%93.70	2
Q2	114	100,00 %	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	5,00	0.00	%0.00	100.00 %	1
Q3	74	%64,91	6	%5,26	11	%9,65	6	%5,26	17	%14,91	4,00	1,52	%38,08	%61,93	10
Q4	97	%85,09	6	%5,26	0	%0,00	4	%3,51	7	%6,14	4,60	1,10	%23,80	%76,20	6
Q5	91	%79.82	6	%5.26	0	%0,00	3	%2,63	14	%12,28	4,38	1,37	%31,32	%68,68	7
Q6	74	%64.91	6	%5.26	6	%5,26	14	%12,28	14	%12,28	3,98	1,52	%38,27	%61,73	11
Q7	68	%59.65	4	%3.51	2	%1,75	17	%14,91	23	%20,18	3,68	1,72	%46,66	%53,34	13
Q8	99	%86.84	3	%2.63	0	%0,00	6	%5,26	6	%5,26	4,61	1,09	%23,73	%76,27	5
Q9	91	%79.82	6	%5.26	6	%5,26	8	%7,02	3	%2,63	4,53	1,05	%23,16	%76,84	4
Q10	86	%75,44	2	%1,75	4	%3,51	6	%5,26	16	%14,04	4,19	1,50	%35,78	%64,22	9
Q11	103	%90,35	0	%0,00	0	%0,00	5	%4,39	6	%5,26	4,66	1,06	%22,75	%77,25	3
Q12	80	%70,18	0	%0,00	0	%0,00	6	%5,26	28	%24,56	3,86	1,77	%45,85	%54,15	12

Q13	86	%75,44	6	%5,26	0	%0,00	11	%9,65	11	%9,65	4,27	1,40	%32,79	%67,21	8
المتوسط العام	89,615	%78,61	4,3846	%3,85	2,2308	%1,96	6,6154	%5,80	11,154	%9,78	4,36	1,19	%28,34	%71,66	

- المتغير الثالث: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بمعيار رقم (49) عقود التأجير من خلال عرض التكرارت والنسب والوسط الحسابي والإنحراف المعياري من خلال الجدول رقم (6) ويتبين من نتائجه ما يلي:

- **إرتفاع متوسط ارآء عينة الدراسة حول العنصر (يوفر المعيار معلومات عن إعادة تقييم عقد الإيجار الذى لم تتم المحاسبة عليه لكل من المؤجر والمستأجر وما يترتب عليه من أرباح أو خسائر) بمتوسط (4,65) وإنحراف معيارى (1,09) وبمعامل إختلاف (23,42%) أى أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.**
- **بلغ متوسط اراء عينة الدراسة حول محور معيار رقم (49) عقود التأجير (4,45)، وإنحراف معيارى (1,19) وبمعامل إختلاف (27,03%) أى أن معظم الارآء تتراوح مابين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.**

جدول رقم (6) عرض الإحصاءات الوصفية للمتغير الثالث للدراسة معيار رقم (49) عقود التأجير

السؤال	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الأهمية النسبية	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
Q1	80	70,18 %	11	%9,65	4	3,51 %	2	1,75 %	17	14,91 %	4,18	1,46	34,95 %	%65,05	9
Q2	91	79,82 %	11	%9,65	0	0,00 %	4	3,51 %	8	%7,02	4,52	1,15	25,35 %	%74,65	5
Q3	86	75,44 %	0	%0,00	4	3,51 %	14	12,28 %	10	%8,77	4,21	1,43	33,97 %	%66,03	8
Q4	103	90,35 %	0	%0,00	0	0,00 %	4	3,51 %	7	%6,14	4,65	1,09	23,42 %	%76,58	3
Q5	97	85,09 %	0	%0,00	0	0,00 %	8	7,02 %	9	%7,89	4,47	1,28	28,59 %	%71,41	6
Q6	97	85,09 %	2	%1,75	4	3,51 %	11	9,65 %	0	%0,00	4,62	0,94	20,43 %	%79,57	2
Q7	86	75,44 %	6	%5,26	4	3,51 %	2	1,75 %	16	14,04 %	4,26	1,44	33,78 %	%66,22	7
Q8	91	79,82 %	11	%9,65	4	3,51 %	8	7,02 %	0	%0,00	4,62	0,86	18,53 %	%81,47	1

Q9	89	78,07 %	14	%12,28	0	0,00 %	4	3,51 %	7	%6,14	4,53	1,10	24,26 %	%75,74	4
المتوسط العام	91,111	79,92 %	6,1111	%5,36	2,2222	1,95 %	6,3333	5,56 %	8,2222	%7,21	4,45	1,19	27,03 %	%72,97	

- المتغير الرابع: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بملاءمة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (Covid19) من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والإنحراف المعياري من خلال الجدول رقم (7) ويتبين من نتائجه ما يلي:

- **إرتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (توفر تلك المعايير المضافة بيانات ملاءمة فى الوقت الملائم نحو تطبيق تلك المعايير فى ظل جائحة (Covid19) بمتوسط (4,69) وإنحراف معيارى (0,73) وبمعامل إختلاف (15,57%) أى أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.**
- **بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور(ملائمة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (COVID-19) (4,47)، وإنحراف معيارى (1,10) وبمعامل إختلاف (25,21%) أى أن معظم الآراء تتراوح مابين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.**

جدول رقم (7) عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير الرابع للدراسة ملائمة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (Covid19)

السؤال	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الأهمية النسبية	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
Q1	74	64,91 %	6	%5,26	4	3,51 %	14	12,28 %	16	%14,04	3,95	1,57	%39,70	%60,30	4
Q2	97	85,09 %	6	%5,26	0	0,00 %	7	%6,14	4	%3,51	4,62	1,02	%22,01	%77,99	2
Q3	100	87,72 %	0	%0,00	2	1,75 %	7	%6,14	5	%4,39	4,61	1,09	%23,56	%76,44	3
Q4	91	79,82 %	17	14,91 %	0	0,00 %	6	%5,26	0	%0,00	4,69	0,73	%15,57	%84,43	1
المتوسط العام	90,5	79,39 %	7,25	%6,36	1,5	1,32 %	8,5	%7,46	6,25	%5,48	4,47	1,10	%25,21	%74,79	

- المتغير الخامس: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بموثوقية المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (Covid19) من خلال عرض التكرارت والنسب والوسط الحسابي والإنحراف المعياري من خلال الجدول رقم (8) ويتبين من نتائجه ما يلي:

- **إرتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (توفر المعلومات المحاسبية 47، 48، 49 معلومات كاملة تعبر بصدق عن كافة العمليات فى ظل جائحة كورونا) بمتوسط (4,90) وإنحراف معيارى (0,3) وبمعامل إختلاف (6,06%) أى أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.**
- **بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور(موثوقية المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (Covid19) (4,68)، وإنحراف معيارى (0,59) وبمعامل إختلاف (13,28%) أى أن معظم الآراء تتراوح مابين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.**

جدول رقم (8) عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير الخامس للدراسة موثوقية المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (COVID-19)

السؤال	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الأهمية النسبية	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
Q1	74	%64,91	11	%9,65	4	%3,51	14	%12,28	11	%9,65	4,08	1,43	%35,15	%64,85	3

Q2	91	%79,82	23	%20,18	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	4,80	0,40	%8,40	%91,60	2
Q3	91	%79,82	23	%20,18	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	4,80	0,40	%8,40	%91,60	2
Q4	103	%90,35	11	%9,65	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	4,90	0,30	%6,06	%93,94	1
Q5	91	%79,82	23	%20,18	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	4,80	0,40	%8,40	%91,60	2
المتوسط العام	90	%78,95	18,2	%15,96	0,8	%0,70	2,8	%2,46	2,2	%1,93	0	%0,00	4,68	0,59	%13,28	%86,72	

– المتغير السادس: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بالقابلية للفهم فى ظل جائحة (COVID-19) من خلال عرض التكرارت والنسب والوسط الحسابي والإنحراف المعياري من خلال الجدول رقم (9) ويتبين من نتائجه ما يلي:

- **إرتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (يؤدى تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة والمضافة 47، 48، 49 إلى إلغاء بعض الخيارات المحاسبية والغموض فى بعض الفقرات) بمتوسط (4,53) وإنحراف معيارى (1,08) وبمعامل إختلاف (23,91%) أى أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.**
- **بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور(القابلية للفهم فى ظل جائحة (Covid19) (4,38)، وإنحراف معيارى (1,27) وبمعامل إختلاف (29,19%) أى أن معظم الآراء تتراوح مابين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.**

جدول رقم (9) عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير السادس للدراسة القابلية للفهم فى ظل جائحة (Covid19)

السؤال	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الأهمية النسبية	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
Q1	91	79,82 %	8	7,02 %	4	3,51 %	6	%5,26	5	%4,39	4,53	1,08	23,91 %	%76,09	1
Q2	86	75,44 %	4	3,51 %	2	1,75 %	8	%7,02	14	12,28 %	4,23	1,46	34,47 %	%65,53	2
المتوسط العام	88,5	77,63 %	6	5,26 %	3	2,63 %	7	%6,14	9,5	%8,33	4,38	1,27	29,19 %	%70,81	2

– المتغير السابع: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بالقابلية للمقارنة فى ظل جائحة (Covid19) من خلال عرض التكرارت والنسب والوسط الحسابي والإنحراف المعياري من خلال الجدول رقم (10) ويتبين من نتائجه ما يلى:

- **إرتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (توفر تلك المعايير معلومات أكثر فائدة لترشيد لمستخدمى القوائم المالية فى مجال الأعمال والأنشطة الإقتصادية والمحاسبة فى ظل جائحة (COVID-19) بمتوسط (4,59) وإنحراف معيارى (1,10) وبمعامل إختلاف (24,05%) أى أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.**

- بلغ متوســـط آراء عينة الدراســـة حول محور(القابلية للمقارنة فى ظل أزمة كرونا (COVID-19) (4,19)، وإنحراف معيارى (1,39) وبمعامل إختلاف (33,72%) أى أن معظم الآراء تتراوح ما بين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.

جدول رقم (10) عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير السابع للدراسة القابلية للمقارنة فى ظل جائحة (COVID-19)

السؤال	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الأهمية النسبية	الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
Q1	80	%70,18	4	%3,51	8	%7,02	4	%3,51	18	%15,79	4,09	1,53	%37,46	%62,54	2
Q2	74	%64,91	0	%0,00	6	%5,26	23	%20,18	11	%9,65	3,90	1,55	%39,64	%60,36	3
Q3	99	%86,84	0	%0,00	4	%3,51	5	%4,39	6	%5,26	4,59	1,10	%24,05	%75,95	1
المتوسط العام	84,333	%73,98	1,3333	%1,17	6	%5,26	10,667	%9,36	11,667	%10,23	4,19	1,39	%33,72	%66,28	

8-3-4-3 نتائج اختبارات فروض الدراسة:

للتحقق من صحة فروض الدراسة الأربعة، إستخدم الباحث الإنحدار المتعدد، وجاءت النتائج كما يوضحها جدول رقم (11) وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (11) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة الثلاثة

	المتغير التابع: ملاءمة المعلومات المحاسبية			المتغير التابع: موثوقية المعلومات المحاسبية			المتغير التابع: قابلية المعلومات المحاسبية للفهم			المتغير التابع: قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة		
	β. Coef.	T. Static.	Sig.	β. Coef.	T. Static.	Sig.	β. Coef.	T. Static.	Sig.	β. Coef.	T, Static.	Sig،
Constant	4,48	2,12	0,03	12,5	7,12	0,00	4,26	3,4	0,00	2,48	2,16	0,00

Standard 47	0,13	2,19	0,04	0,06	2,07	0,04	0,16	2,6	0,00	0,02	2,4	0,00
Standard 48	0,12	6,49	0,00	0,22	14,2	0,00	0,06	5,4	0,00	0,38	37,6	0,00
Standard 49	0,31	4,21	0,00	0,03	2,5	0,04	0,05	2,19	0,00	0,14	3,48	0,00
F–Value	150			103			168			478		
R^2	%97,6			%96,5			%97,8			99,2		

يتضح من النتائج المعروضة بالجدول رقم (11) أن القرار الوزارى رقم 69 لسنة 2019 والخاص باضافة المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير، يمكنه أن يفسر التباين الكلي في كلٍ من ملاءمة، وموثوقية، وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية بنسبة 97,6%، 96,5%، 97,8%، 99,2% على التوالي.

كما يتضح أيضاً معنوية معاملات المتغيرات المستقلة الخاص بتطبيق المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير مع كل متغير من المتغيرات التابعة ويحمل إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالمعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير والمتغيرات التابعة الأربعة المتمثلة في كلٍ من: ملاءمة، وموثوقية وإعتمادية، وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، أى أن تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى زيادة ملاءمة، وموثوقية، وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك يمكن بناء نموذج للتنبؤ بالأثر على كل متغير من المتغيرات التابعة من خلال معرفة مستوى الإلتزام بتطبيق تلك المعايير على النحو التالي:

المتغير التابع = ثابت الإنحدار + (قيمة بيتا × مستوى الإلتزام بتطبيق المعايير المضافة).

ويمكن توضيح هذا النموذج لكل متغير تابع على حدة كالآتي:

- **ملاءمة المعلومات المحاسبية = 4,48 +(0,13 × مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 47)+ (0,12× مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 48) + (0,31× مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 49).**
- **موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية = 12,5+(0,06× مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم47) +(0.22× مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 48)+ (0,03× مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم49).**
- **قابلية المعلومات المحاسبية للفهم =4,26 + (0,16 × مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 47) + (0,06× مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 48) + (0,05× مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 49).**
- **قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة = 2.48 + (0,02× مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 47)+ (0,38× مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 48) + (0,14 × مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 49).**

وبناء على ماسبق يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل للمتغيرات التابعة الأربعة على النحو التالي:

- **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وملاءمة المعلومات المحاسبية.**
- **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وموثوقية المعلومات المحاسبية.**

- **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصـائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصـة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وقابلية المعلومات المحاسـبية للفهم.**
- **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصـائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصـة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وقابلية المعلومات المحاسـبية للمقارنة.**

وبناء على ما سبق أسفرت الدراسة الميدانية عن أن تطبيق معايير المحاسبة المضافة 47، 48، 49 يؤثر بشكل إيجابى على جودة المعلومات المحاسبية من ناحية الملاءمة، والموثوقية، وإعتمادية المعلومات، وقابليتها للمقارنة والفهم.

8-4 النتائج والتوصيات:

وفى ضوء أهداف الدراسة وإختبارات الفروض يمكن عرض نتائج وتوصيات الدراسة على النحو التالى:

8-4-1 النتائج :

- **تتواكب معايير المحاسبة المصرية المضافة بالقرار (69) لسنة 2019 بأرقام 47 ، 48 ، 49 مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS فى القضاء على التعارض الموجود فى بعض المعايير المحاسبية لتوفير إطار موحد وشامل للإعتراف والقياس والعرض والإفصاح.**
- **توفر معايير المحاسبة المصرية المضافة (47، 48، 49) آلية تحكم عمل المستثمر وتفرض نوع من السيطرة على الممارسات الإدارية، وتعزز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وذلك كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.**
- **تساهم معايير المحاسبة المصرية المضافة في الحد من فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الإدارة والمستثمر.**
- **يوفر المعيار (47) المضاف لسنة 2019 إطار موحد وشامل والذى يهدف إلى رفع مستويات الأمان لمواجهة المخاطر المختلفة لترشيد متخذى القرارات الإستثمارية.**
- **يوفر المعيار (48) المضاف لسنة 2019 والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء إطار موحد شامل للإفصاح يهدف إلى توفير معلومات كافية لمساعدة مستخدمى القوائم فى فهم طبيعة وقيمة وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية الناتجة من العقود مع العملاء.**
- **يعمل معيار (49) المضاف لسنة 2019 والخاص بعقود التأجير على توفير إطار موحد وشامل، للمبادىء المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير يوفر**

بيانات موحدة للمستأجرين والمؤجرين عن معلومات تعبر بصدق من عقود التأجير لترشيد متخذى القرارات.

- **يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن القرار الوزارى رقم 69 لسنة 2019 والخاص بإضافة المعايير 47، 48، 49 يمكنه أن يفسر التباين الكلى فى كل من الملاءمة و الموثوقية والقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية بنسبة 97,6% ، 96,5%، 97,8% ، 99% على التوالي.**
- **كما يتضح أيضاً معنوية معاملات المتغيرات المستقلة الخاصة بتطبيق المعايير المضافة 47، 48، 49 في علاقتها بالمتغيرات التابعة، وتحمل المعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة إشارة موجب وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الخاصة بتطبيق المعايير المضافة 47، 48، 49 والمتغيرات التابعة الأربعة المتمثلة فى كل من الملاءمة الموثوقية والإعتمادية وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، بمعنى أن زيادة مستوى الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية المضافة يؤدى إلى تحسن خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية.**

8-4-2 التوصيات :

- **العمل على زيادة وعى المستثمرين وإدارات الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الجديدة المضافة 47، 48، 49 فى تحسين المحتوى الإعلامى للتقارير المالية، من خلال ورش العمل، الدورات التدريبية و الندوات العلمية .**
- **يجب على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر أن تصدر الإرشادات الضرورية للمحاسبين و لمراقبى الحسابات خاصة فيما يتعلق بالقضايا التالية:**
- **كيفية تطبيق المعيار 47 "الأدوات المالية" لرفع مستويات الأمان خاصة في ظل جائحة (Covid19).**
- **كيفية تحديد سعر العملية من قبل الإدارة وتأثره بجائحة (Covid19) عند تطبيق المعيار 48 "الإيراد من العقود مع العملاء".**
- **كيفية الإلتزام بالمبادئ المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح عند تطبيق المعيار 49 "عقود التأجير" فى ظل تأثر المعيار بجائحة (Covid19).**
- **يجب الإهتمام بتدريس معايير التقارير المالية الدولية وبصفة خاصة المعايير التى تتوافق مع معايير المحاسبة المصرية المضافة (47، 48، 49) بشكل مختصر ضمن مناهج**

المحاسبة فى الجامعات المصرية، وذلك لتوضيح مراحل تطبيق تلك المعايير ومتطلبات الإعتراف والقياس بالإضافة إلى متطلبات العرض والإفصاح.

8-5 الدراسات المستقبلية:

فى ضوء نتائج الدراسة يجد الباحث أن هناك مجالات عديدة لإجراء بحوث مستقبلية، يمكن عرضها على النحو التالى:

- أثر تطبيق معايير المحاسبة المستبدلة وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم (69) لسنة 2019 على تحسين جودة التقارير المالية.
- أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 المادة الثالثة على تحسين جودة التقارير المالية.
- دور مراقب الحسابات فى مراجعة معايير المحاسبة المصرية الجديدة وفقاً لقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 دليل من البيئة المصرية.
- أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستبدلة والمعدلة والمضافة وفقاً لقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولىٍ رقم 69 لسنة 2019 على إتجاهات أسعار الأسهم للشركات المقيدة فى البورصة المصرية.
- مشاكل التحاسب الضريبى في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة 47، 48، 49 فى الشركات المصرية.

8-6 قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- حميدات جمعه، (2014). "منهج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS" ، المجمع الدولى العربى للمحاسبيين القانونيين"، عمان، الطبعة الاولى.
- صالح، رضا إبراهيم، (2009). " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد الثانى، 1 – 60.
- عوض، آمال محمد، (2016). " تقييم أثر تطوير المحاسبة عن الإيرادات على تحسين المحتوى الاعلامى للتقارير المالية : دراسة استكشافية في البيئة المصرية" مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة، جامعة عين شمس' العدد الأول، الجزء الأول، 533-585.
- عبد العال، إيهاب إبراهيم حامد، (2019). " تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في ظل المعايير المصرية والدولية"، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 298-346.
- ----------، (2017). "تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الايجارية على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة استكشافية في البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة، جامعة عين شمس' العدد الرابع ، المجلد 21، 812-872.
- عيد، سالم سليمان، (2018)، "أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم 15 الإيراد من العقود مع العملاء على الإفصاح المحاسبى في التقارير المالية للشركات المساهمة"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مجلد 9، العدد الثانى.
- قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولى رقم (69) لسنة2019، بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الوقائع المصرية (ملحق الجريدة الرسمية) العمود (8) تابع أ.
- قانون رقم 176 لسنة 2018 الخاص بإصدار قانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلى والتخصيم، الجريدة الرسمية، العدد (32) ، مكرر (ج) أغسطس 2018.
- قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، معايير المحاسبة المصرية المعدلة 2015، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

- مسعود، فراس إسماعيل (2016) ."أثر تطابق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) على جودة مخرجات النظام المحاسبى لشركات التأمين فى الأردن"، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.
- هاشم ، هبه جمال، (2018). "تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولى للتقارير المالية IFRS 15 (الإيرادات من من العقود مع العملاء) وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية "، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 357–408.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- **Altaji, F. S. and Alokdeh, S. K. (2019) "The Impact of the Implementation of International Financial Reporting Standards No.15 on Improving the Quality of Accounting information", Management Science Letters. doi: 10.5267/j.msl.2019.7.018.**
- **Barbu, E. M. et al. (2014) "Mandatory Environmental Disclosures by Companies Complying with IASs/IFRSs: The Cases of France, Germany, and the UK", International Journal of Accounting. doi: 10.1016/j.intacc.2014.04.003.**
- **Buschhüter, M. and Striegel, A. (2011a) "IAS 39 – Financial Instruments: Recognition and Measurement", in Kommentar Internationale Rechnungslegung IFRS. doi: 10.1007/978-3-8349-6633-9_35.**
- **Buschhüter, M. and Striegel, A. (2011b) "IFRS 1 – First-time Adoption of International Financial Reporting Standards", in Kommentar Internationale Rechnungslegung IFRS. doi: 10.1007/978-3-8349-6633-9_4.**
- **Dvořáková, D. (2016) "IFRS 16 Lease", Český finanční a účetní časopis. doi: 10.18267/j.cfuc.487.**
- **ESMA document (2020) "Accounting Implications of the COVID-19 outbreak on the Calculation of Expected Credit Losses in Accordance with IFRS 9", ESMA32-63-951. Available at: https://www.esma.europa.eu.**
- **EY (2020) "IASB amends IFRS 16 for COVID-19 related rent concessions", Available at: https://www.ey.com/en_eg/ifrs-**

technical-resources/ifrs-developments-170-iasb-amends-ifrs-16-for-COVID-19-related-rent-concessions.

- **Haapamäki, E. (2018) "How has IFRS Impacted Financial Reporting for Unlisted Entities?", Journal of Accounting and Management Information Systems. EDITURA ASE, 17(1), pp. 5–30.**

- **IASB (2009) "Ifrs9', Financial Instruments",doi: 0.1002/9781118870372.ch24.**

- **Kao, H.-S. and Wei, T.-H. (2014) "The Effect of IFRS, Information Asymmetry and Corporate Governance on the Quality of Accounting Information", Asian Economic and Financial Review.**

- **Khamis, A. M. (2016) "Perception of Preparers and Auditors on New Revenue Recognition Standard (IFRS 15): Evidence From Egypt", Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis. doi: 10.24815/jdab.v3i2.5383.**

- **Landini, S., Uberti, M. and Casellina, S. (2019) "Credit Risk Migration Rates Modelling as Open Systems II: A Simulation Model and IFRS9-Baseline Principles", Structural Change and Economic Dynamics. doi: 10.1016/j.strueco.2019.06.013.**

- **Laura Noonan, S. M. and M. A. (2020) "New Accounting Rules Pose Threat to Banks Amid Coronavirus Crisis", Available at: https://www.ft.com/content/94ff9b4c-67a3-11ea-800d-da70cff6e4d3.**

- **Macve, R. H. (2015) "Fair Value vs Conservatism? Aspects of the History of Accounting, Auditing, Business and Finance from Ancient Mesopotamia to modern China", British Accounting Review. doi: 10.1016/j.bar.2014.01.001.**

- **Murcia, F. D. (2016) "Slides - IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers", IFRS Green Book 2016 Part A. doi: http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Revenue-Recognition/Pages/Revenue-Recognition.aspx.**

- **Novotny-Farkas, Z. (2015) "The Significance of IFRS 9 for Financial Stability and Supervisory Rules", This document was requested by the European Parliament's Committee on Economic and Monetary Affairs. It is part of a set of four papers on IFRS 9. doi: 10.1080/17449480.2016.1208833.**

- **Oyedokun, G. E. (2017) "Revenue Recognition Paradox: A Review of IAS 18 and IFRS 15", SSRN Electronic Journal. doi: 10.2139/ssrn.2912250.**
- **Öztürk, M. (2016) "Impact of New Standard "IFRS 16 Leases" on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case Study on an Airline Company in Turkey", Business and Economics Research Journal. doi: 10.20409/berj.2016422344.**
- **Procházka, D. (2017) "Specifics of IFRS Adoption by Central and Eastern European Countries: Evidence from Research", Scientific Annals of Economics and Business. Sciendo, 64(1), pp. 59–81.**
- **Shafii, Z. and Abdul Rahman, A. R. (2016) "Issues on the Application of IFRS9 and Fair Value Measurement for Islamic Financial Instruments", Journal of Islamic Accounting and Business Research. doi: 10.1108/JIABR-03-2016-0031.**
- **Xu, W., Davidson, R. A. and Cheong, C. S. (2017) "Converting Financial Statements: Operating to Capitalised Leases", Pacific Accounting Review. doi: 10.1108/par-01-2016-0003.**

الملحق رقم (1)

قائمة بأسماء الشركات التي شملت المراجعين والمديرين والمديرين والمحللين الماليين المستقصي منهم

اسم الشركة	القطاع
العربية لادارة الأصول والتنمية	خدمات مالية باستثناء البنوك
BPE Financial	خدمات مالية باستثناء البنوك
القاهرة الوطنية للاستثمار والأرواق المالية	خدمات مالية باستثناء البنوك
سي أي كابيتال القابضة	خدمات مالية باستثناء البنوك
بنك كريدي أجريكول	بنوك
ابن سينا للأدوية	رعاية صحية وأدوية
أوراسكوم للاستثمارات المالية	خدمات مالية باستثناء البنوك
راية القابضة للاتصالات	اتصالات
ثروة كابيتال القابضة للاستثمارات المالية	خدمات مالية باستثناء البنوك
الأهلي سوستيه جنرال	بنوك
الأهلي للتنميه والأستثمار	بنوك
الاستثمار العقاري العربي	عقارات
البنك التجاري الدولي (مصر)	بنوك
البنك المصري الخليجي	بنوك
البنك المصري لتنميه الصادرات	بنوك
التعمير والأستشارات الهندسيه	عقارات

الملحق رقم (2)

قائمة الاستقصاء

السيد الفاضل/

تحية طيبة وبعد ،،،

نحيط علم سيادتكم أن الباحث بصدد اجراء دراسة بعنوان أثر صدور القرار رقم (69) لسنة 2019 على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية في ظل فيروس كورونا، وسيتم تطبيق هذه الدراسة في البيئة المصرية.

وتسعى هذه الدراسة، إلى استقراء آرائكم المبنية على العلم والعمل، والممتزجة بتراكم الخبرة المهنية، للاستفادة منها في إلقاء الضوء على أثر التعديلات الواردة بالقرار رقم (69) لسنة 2019 على المعايير المحاسبية المصرية الثلاثة الخاصة بالأدوات المالية والايراد من التعاقد مع العملاء وعقود التأجير على كلٍ من ملاءمة وموثوقية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم والمقارنة.

ويؤكد لكم الباحث، أن هذه الدراسة لأغراض البحث العلمي فقط، وإجابتكم تتعامل بسرية تامة، والقائمة لا تشتمل على أية بيانات تحدد شخصية القائم بالإجابة.

وأشكركم على حسن تعاونكم، وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ...

الباحث

د. دينا كمال عبد السلام على حسن

مدرس المحاسبة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

ارجو الإجابة عن التساؤلات التالية فيما يتعلق بمتغيرات البحث والتي تشمل ما يلي:

أولاً: المتغير الأول (معيار رقم 47 المعدل: الأدوات المالية) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعيار والتعديلات الواردة عليه:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	يؤدى إضافة هذا المعيار إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال وضع مبادئ موحدة للتقرير المالى عن الأصول والإلتزامات المالية.					
2	إضافة هذا المعيار يؤدى إلى تقويم المخاطر الإئتمانية					
3	دراسة العلاقة بين جودة الأرياح ومحاسبة التغطية لكل من : تغطية القيمة العادلة والتدفق النقدى وصافى الإستثمار الأجنبى.					
4	جاء هذا المعيار ليبسط الإعتراف والقياس بالأصول المالية حيث ألغى التبويب السابق وقرر القياس اللاحق للأصول المالية بالتكلفة المستهلكة، وأصول قيمة عادلة من خلال دخل شامل آخر، أو من خلال الأرباح والخسائر وذلك لتسهيل المقارنات وفهم المعلومات المالية من قبل مستخدمى القوائم المالية.					
5	تم الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة وليس بالخسائر المحققة					
6	أوجب هذا المعيار قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة من الأدوات المالية بطريقة تعكس مبلغ غير متحيز، القيمة الزمنية للنقود والمعلومات المعقولة والمؤيدة من أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات مستقبلية.					
7	يؤدى الإعتراف المبكر بالخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار إلى التأثير الإيجابى على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية					
8	هذا المعيار يساهم بشكل كبير عند قياس الخسائر الإئتمانية الحالية والمستقبلية لفيروس (**COVID-19**).					
9	ساهم المعيار كيفية تكوين مخصص خسائر إئتمانية فى ظل أزمة كورونا					
10	ساهم هذا المعيار فى قياس الخسائر إضمحلال فى ظل أزمة كورونا					

ثانياً: المتغير الثاني (معيار رقم 48 المعدل: الايراد من العقود مع العملاء) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعيار والتعديلات الواردة عليه:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	إضافة هذا المعيار يتوافق مع معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 15) وقد حل هذا المعيار محل المعيار المصرى 11 الإيراد والمعيار (8) عقود الإنشاء					
2	يؤدى تطبيق هذا المعيار إلى إنشاء مبادئ للإعتراف بالإيراد بدلاً من القواعد والإرشادات العديدة فى المعايير السابقة					
3	يجب عند قياس الإيراد إستبعاد المبالغ المحصلة لحساب أطراف أخرى.					
4	يوفر المعيار القياسات المعقولة لمدى التقدم نحو الوفاء الكامل.					
5	يوفر الميعار كيفية قياس عدم قدرة المنشأة على قياس مدى وفائها بالإلتزام					
6	يوفر المعيار الإعتراف القابل للدفع للعميل كتخفيض فى الإيراد					
7	تتطلب المعيار الإعتراف بالإيراد عند ما يسيطر العميل على البضاعة أو الخدمة المحولة له من المنشأة					
8	تطلب المعيار أن على المنشأة الإعتراف بخسارة الإضمحلال ضمن الأرباح والخسائر فقرة 101					
9	يجب عرض العقود على العملاء فى قائمة المركز المالى ضمن الأصول (أصل العقد) أو الإلتزامات (إلتزام عقد) وذلك إستناداً إلى العلاقة بين آداء المنشأة ومدفوعات العميل.					
10	يجب الإفصاح عن الإيراد المعترف به بشكل مستقل وتفصيلى.					
11	يوفرالمعيار المصرى(48) تعديلات العقد لمواجهة الآثار التى ينجم عن فيروس كورونا (COVID-19).					
12	يسمح المعيار بقياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بإلتزامات العقد فى ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).					

13	يسمح المعيار بتصنيف الإيراد فقرة (114) إلى فئات تصف مدى تأثر المبلغ، طبيعة وتوقيت وظروف عدم التأكد فى ظل أزمة كورونا (COVID-19).					

ثالثاً: المتغير الثالث (معيار رقم 49 المعدل: المحاسبة عن عقود التأجير) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعيار والتعديلات الواردة عليه:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	غياب معيار المحاسبة المصرى الجديد (49) عقود التأجير دليل على عدم وجود إرشادات للمستأجرين والمؤجرين بخصوص الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير.					
2	الإلتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصرى الجديد (49) عقود التأجير التمويلى – التشغيلى يؤدى إلى نتائج حقيقية فى القياس وتقديم معلومات محاسبية جيدة لمستخدمى القوائم المالية.					
3	يؤدى تصنيف عقود الإيجار إلى تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات لكل من المؤجرين والمستأجرين.					
4	يوفر المعيار معلومات عن إعادة تقييم عقد الإيجار الذى لم تتم المحاسبة عليه لكل من المؤجر والمستأجر وما يترتب عليه من أرباح أو خسائر.					
5	يمشى تعديل عقد المستأجر كما ورد فى المعيار مع آثار فيروس (COVID-19) الذى حدث بصورة طارئة					
6	يمشى المعيار فى الفقرة (39) بإعادة تقييم إلتزام عقد التأجير للمشى مع آثار (COVID-19)					
7	يمشى المعيار فى الفقرة (81) بإلزام المؤجر بإختبار أساسى منتظم آخر لدفعات التمويل تمشياً مع آثار (COVID-19)					
8	إن الإلزام بالإفصاح الكافى وفقاً للفقرة 90 من المعيار بالنسبة لعقود التأجير التمويلى والتشغيلى ليتمشى مع آثار (COVID-19)					
9	يمشى المعيار وفقاً للفقرة (62) بوضع إستراتيجية إدارة المخاطر مع أحداث آثار (COVID-19)					

رابعاً: المتغير الرابع (ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أزمة كورونا) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالآثار المترتبة عليها بموجب التعديلات الواردة في القرار رقم 69 لسنة 2019:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	توفر معايير المحاسبة المصرية المضافة (47)، (48) ، (49) عند القياس معلومات ملائمة وذلك بإزالة عدم القياس والتضارب الذى كان موجوداً قبل تطبيق تلك المعايير فى ظل أزمة كورونا (COVID-19).					
2	توفر تلك المعايير المضافة بيانات ملائمة لها قيمة تنبؤية عالية تساعد على إتخاذ القرارات فى ظل أزمة كورونا (COVID-19) .					
3	توفر تلك المعايير المضافة بيانات ملاءمة لها قيمة إسترجاعية تغذية عكسية تساعد فى ترشيد متخذ القرارات المضافة فى ظل أزمة كورونا (COVID- 19) .					
4	توفر تلك المعايير المضافة بيانات ملائمة فى الوقت الملائم نحو تطبيق تلك المعايير فى ظل أزمة كورونا (COVID-19) .					

خامساً: المتغير الخامس (ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أزمة كورونا) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالآثار المترتبة عليها بموجب التعديلات الواردة في القرار رقم 69 لسنة 2019:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	توفر المعايير المحاسبية الجديدة المضافة 47، 48، 49 معلومات ذات موثوقية عالية فى ظل أزمة كورونا.					
2	توفر المعايير المحاسبية 47، 48، 49 معلومات محايدة غير متحيزة فى ظل أزمة كورونا.					

3	توفر المعايير المحاسبية 47، 48، 49 معلومات قابلة للتحقيق فى ظل أزمة كورونا.					
4	توفر المعلومات المحاسبية 47، 48، 49 معلومات كاملة تعبر بصدق عن كافة العمليات فى ظل أزمة كورونا.					
5	يؤدى تطبيق معايير المحاسبة المضافة (47)، (48)، (49) إلى تحسين شفافية القوائم المالية من خلال تعزيز متطلبات الإفصاح عن عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية فى ظل أزمة كورونا.					

سادساً: المتغير السادس (القابلية للفهم في ظل أزمة كورونا) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالآثار المترتبة عليها بموجب التعديلات الواردة في القرار رقم 69 لسنة 2019:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	يؤدى تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة والمضافة 47، 48، 49 إلى إلغاء بعض الخيارات المحاسبية والغموض فى بعض الفقرات.					
2	يؤدى تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة والمضافة 47، 48، 49 إلى تحسين متطلبات الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح فى ظل أزمة كورونا (COVID-19)					

سابعاً: المتغير السابع (القابلية للمقارنة في ظل أزمة كورونا) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالآثار المترتبة عليها بموجب التعديلات الواردة في القرار رقم 69 لسنة 2019:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	تؤدى المعايير المحاسبية الجديدة المضافة 47، 48، 49 إلى إزالة الغموض والتكرار فى الفقرات التى تتضمنها المعايير.					
2	تؤدى تلك المعايير إلى تخفيض خطأ الإعتراف والقياس إلى حد كبير لتحسين جودة المعلومات المدرجة فى القوائم المالية فى ظل أزمة كورونا (COVID-19).					
3	توفر تلك المعايير معلومات أكثر فائدة لترشيد لمستخدمى القوائم المالية فى مجال الأعمال والأنشطة الإقتصادية والمحاسبة فى ظل أزمة كورونا(COVID-19).					